بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الترجمة

ترجمة الصفحات من (1-56) من كتاب التصورات عن السودان

دراسات حالة عن: الدعاية وتشويه الحقائق

ديفيد هويل

A TRANSLATION OF THE PAGES (1-56) FROM THE BOOK ENTITLED

IMAGES OF SUDAN

CASE STUDIES IN: PROPAGANDA AND MISREPRESENTATION

DAVID HOILE

إعـــــداد الدارس:

عبد الله محمد عبد الله دفع السيد

إشـــــــــــراف:

د. محمد الأمين الشنقيطي

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيــة

قال تعالي:

"اقرأ بسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)"

سورة العلق (ص597)

الإهـــداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى أبى العزيز أطال الله في أيامه وإلى روح أمي الطاهرة عليها رحمة الله.

الشكـــــــر
والعـــــرفـــــان

الشكر أجزله للدكتور/ محمد الأمين الشنقيطي على مجهوده الجبار في أن تخرج هذه الترجمة بصورة جيدة. وأيضا أخص بالشكر الأستاذة نجلاء المشرف على برنامج ماجستير الدفعة السادسة لوقفتها بجانبنا في كل صغيرة وكبيرة حتى النهاية. والشكر كل الشكر لكل من وقف معي وساعدني من الأخوة والأخوات والزملاء والزميلات والأصدقاء طيلة مسيرتي الدراسية.

مستخلص الترجمة باللغة العربية

شملت هذه الترجمة صفحات من كتاب *التصورات عن السودان* للكاتب البريطاني الدكتور ديفيد هويل. تناول هذا الكتاب فترات حكم السودان والحكومات التي تعاقبت على حكمه مثل الثورة المهدية وحكومة النميري وحكومة الصادق المهدي وحكومة الأحزاب والحكومة الحالية. تناولت هذه الترجمة أيضا العديد من الإدعاءات والاتهامات للحكومة السودانية في فترة الحرب الأهلية في جنوب السودان مثلا وصفها بأنها إسلامية أصولية وإدعاءات تجارة الرقيق والتطهير العرقي وقصف المدنيين الأبرياء وقتل أطفال المسيحيين الجنوبيين والاضطهاد الديني وغيرها من الإدعاءات التي لا شاهد عيان مسمى لها والتي شوهت صورة السودان إقليميا وعالميا . حاول هويل جاهدا دحض هذه الإدعاءات وتبرئة السودان وشعبه منها وهذا سيتضح للقارئ من خلال التفصيل لأحداث النص.

مستخلص الترجمة باللغة الانجليزية (Abstract)

This work consists of translated pages on *Images of Sudan* book which was written by the writer Dr. David Hoile. This book tells about the periods of Sudanese governments that govern SUDAN such as Mahdia's regime, Nimiri's regime, Alsadig Almahad's regime and current regime . This work also tells about allegations and claims against Sudan in the time of civilian war in southern Sudan such as fundamentalist Islamic regime, slavery trading, genocide, innocent civilian bombing, religious persecution, southern Sudanese children murder and other claims that have unnamed eyewitness which has distorted the image of Sudan regionally and nationally. Hoile tries to clear the image of Sudan and to cut away the grounds of this claims and that will appear at the following details.

قائمة الاختصـــارات

(أى أى اس جي)	مجموعة مكافحة الرق الأمريكية
(أى اس ان إي)	اتحاد محرري الأخبار الأمريكي
(أى دبليو آي دي)	اتحاد تطوير حقوق المرأة
(بي بي سي)	هيئة الإذاعة البريطانية
(اف بي آي)	وكالة التحقيق الفدرالية
(سي آي أى)	وكالة الاستخبارات المركزية
(سي اس آي)	التحالف المسيحي لعدد من دول العالم
(سي اس دبليو)	التحالف المسيحي لجميع دول العالم
(آي سي جي)	مجموعة الأزمة العالمية
(ام آي 6)	خدمة الاستخبارات البريطانية
(الناتو)	منظمة اتفاقية شمال الأطلسي
(ان آي اف)	الجبهة الإسلامية القومية
(ان بي أى)	منظمة العون الشعبي النرويجية
(ان اس سي سي)	مجلس الكنائس السودانية الجديد
(او ال اس)	مجموعة منظمات عملية دعم الحياة السودانية
(او بي سي دبليو)	منظمة حظر الأسلحة الكيمائية
(اس بي ال آى)	الجيش الشعبي لتحرير السودان
(اس بي ال آى- يونايتد)	الجيش الشعبي المتحد لتحرير السودان
(اس بي ال ام)	الحركة الشعبية لتحرير السودان
(اس اس آي ام)	حركة استقلال جنوب السودان
(اس اس ال ام)	حركة تحرير جنوب السودان
(سونا)	وكالة السودان للأنباء
(يو ان)	الأمم المتحدة
(يونسكوم)	الهيئة الخاصة للأمم المتحدة
(يو اس آي بي)	معهد الولايات المتحدة للسلام
(دبليو اف بي)	برنامج الغذاء العالمي

مقدمة المترجم

تلعب الترجمة دورا كبيرا في التواصل بين الشعوب والقبائل في جميع أنحاء العالم المختلفة. وهي الوسيلة لنقل العلم والمعرفة والثقافة والحضارة المدونة في الكتب أو عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة.

قام المترجم باختيار كتاب "التصورات عن السودان" لاحتوائه علي حقائق تاريخية سياسية مثلا فترات حكم السودان بداية من الثورة المهدية التي كانت سببا في مقتل غردون باشا وحكومة النميري وحكومة الأحزاب وحكومة الصادق المهدي والحكومة الحالية. وتناول الكتاب أيضا الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم السودان والإدعاءات الكثيفة التي قامت بها أمريكا والموالين لها ضد السودان وشعبه والتي حاول الكاتب جاهدا الحد منها. وأيضا الإساءات للدين الإسلامي ولرسوله صلي الله عليه وسلم. كل هذه الحقائق حاول المترجم نقلها إلي اللغة العربية لأهميتها العظمى ولمعرفة ما يدور في أمريكا عن الإسلام والسودان. قام المترجم بترجمة عدد(56) صفحة من الكتاب من صفحة (1-56) حيث يحتوي هذا الكتاب علي (189) صفحة.

استخدم المترجم معجم المورد القريب (عربي إنجليزي_إنجليزي عربي) و معجم أكسفورد (إنجليزي عربي) ومعجم كامبردج الإلكتروني (إنجليزي عربي) ومعجم ويرد ويب الإلكتروني (إنجليزي عربي) لمساعدته في إيجاد المرادفات المناسبة للكلمات، ولكن هنالك بعض الكلمات التي لا يمكن معرفة معناها من خلال استخدام المعاجم وعلي المترجم إيجاد المعني من سياق الجملة وهذه من الصعوبات التي تواجه المترجم.

من الصعوبات التي واجهت المترجم أن بعض الكلمات المركبة لا يمكن إيجاد مكافئها في المعجم. ومن الصعوبات أيضا الاستخدام المجازي لبعض الجمل السياسية وهذا النوع من الجمل من الصعب جدا فهمه وإيجاد مكافئ له وهذا النوع يحتاج إلي مترجم ماهر جدا وذو خبرة في المجال لإيجاد المعني المناسب. ومن الصعوبات أيضا استخدام الكاتب لكلمات وتعبيرات سياسية بحتة وتحتاج لجهد كبير للوصول إلي مرادفاتها.

جـدول المحـتويات

م	رقم الصفحة	الموضوع
1	أ	الآية
2	ب	الإهداء
3	ج	الشكر والعرفان
4	د	المستخلص
5	هـ	Abstract
6	و	قائمة الاختصارات
7	ز	مقدمة المترجم
8	ح	جدول المحتويات
9	1	مقدمة
10	5	الفصل الأول: السودان والدعاية المدعومة من قبل الدولة
11	10	دراسة حالة عن الدعاية المدعومة من قبل الدولة: الإدعاءات الأمريكية عن رعاية السودان للإرهاب عالميا
12	15	دراسة حالة عن الدعاية المدعومة من قبل الدولة: لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية
13	17	المرأة في السودان
14	20	دراسة حالة عن الدعاية المدعومة من قبل الدولة: إدعاءات عن تلاعب السودان بالمساعدات الإنسانية
15	21	إدعاءات صنع الحكومة السودانية للمجاعة
16	23	دراسة حالة في الدعاية: إدعاءات القصف المتعمد للمدنيين في الصراع السوداني
17	24	عدم مصداقية المصادر
18	25	استخدام المدنيين كدروع بشرية
19	26	التسليح المتطور جدا
20	27	مصادر الاستخبارات المتطورة
21	27	شبح الدعاية
22	28	أنهي الحرب وسينتهي القصف
23	30	دعاية القطاع الخاص
24	37	النص الأصلي

مقدمــة:

لاحظت منذ قديم الزمان أن الحدث لا يكتب بصورة صحيحة في الصحف، ولكن في اسبانيا وللمرة الأولي، رأيت مقالات صحفية ليست لها علاقة بالحقيقة ولا حتى تلك العلاقة التي يعبر عنها في الكذبة العادية. رأيت معارك عظيمة نشرت حيث أنه لم يكن هنالك قتال وصمت رهيب والمئات من الرجال كانوا يقتلون، والصحف في لندن تسرد هذه الأكاذيب والمفكرون متلهفون لبناءات فوقية عاطفية لأحداث لم تحدث أبدا. رأيت في الحقيقة أن التأريخ يكتب لا عن الشيء الذي حدث ولكن عن الأحداث المراد حدوثها علي حسب أهداف وآراء أحزاب سياسية متنوعة.

جورج ارويل الولاء لكاتالونيا

اندلعت الحرب الأهلية في السودان وهى تخبو وتستعر منذ عام 1955م بين الحكومة السودانية ومجموعات متمردة متنوعة في جنوب السودان. شن جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان الحرب ضد الحكومة السودانية منذ عام 1983م؛ هذا الصراع الذي كلف السودان العديد من الأنفس العزيزة وأدى إلي تشريد الملايين من المدنيين، وأيضا أدى إلى تِشويه صورة السودان وشعبه. في يوليو2002م بدأت الخطوات الأولى الحقيقية للسلام والتي من المحتمل أن ينتج عنها وقف شامل لإطلاق النار واستقرار سياسي. بمطلع 2003م بدأ التفاؤل واضحا لدي الحكومة السودانية والآخرين باقتراب عملية السلام.

بات التوجه نحو الاستقرار والأمن أهم بكثير من ذي قبل. آن الأوان لتحليل إشاعات الحرب التي نتجت عن الصراع السوداني ولإنهاء الأرضية لتلك المجموعات التي مازالت تستخدم الصور المجازية الدعائية ساعين لاستمرار احدي الحروب الأهلية الأفريقية طويلة المدى.

يعتبر الشعب السوداني أمة مستقلة وشديدة الاعتزاز بنفسها ، وهي واحدة من الأمم القلائل جدا التي سيطرت علي القوة السياسية والعسكرية للإمبراطورية البريطانية في ذروتها لأكثر من عقد من الزمان. ولكن منذ الاستقلال عام 1965م، هنالك بعض العوامل التي أدت إلي الفساد في السودان وهي الائتلاف اللامتناهي وسياسة الأحزاب الطائفية والحرب الأهلية المستمرة والركوض الاقتصادي والتهديدات الأجنبية والدرجات المتنوعة من التحريف الإعلامي للمعلومات.

دائما ما يتوجه السودانيون نحو الاستقلال العقائدي والقومي والسياسي؛ ومثال لذلك فقد وصفت الثورة المهدية بأنها " واحدة من الثورات الإسلامية الحديثة ضد السلطات الفاسدة والعلمانية والاستعمارية". حافظت جمهورية السودان وتحديدا الحكومة الحالية علي الاستقلال الفكري وهذا أحد الأسباب مثلا لماذا المحاولات لوصف السودان حاليا بأنه دولة إرهابية؟ لأنه صورة طبق الأصل لدولة إيران وأنه أداة ونسخة إيرانية في الأصولية الإسلامية، وهذا ببساطة لا يظهر الحقيقة. وأيضا أدى هذا الاستقلال الفكري بداية إلي صعوبة التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية ما بعد تنظيم الحرب الباردة العالمية ؛ وتعرض السودان لانتقاد واضح لكونه أول قطر عربي يصبح جمهورية ديمقراطية إسلامية حديثة.

توجد تشابهات عديدة بين المحاولات الغربية للسيطرة علي السودان والسودانيين في ثمانينيات القرن التاسع عشر والمحاولات اللاحقة في تسعينيات القرن العشرين. يقدم ألان مورهيد وصفا عن الوضع في أوربا وبريطانيا بعد مقتل اللواء غردون في عام 1985م وقوة الدولة الإسلامية في السودان في أواخر القرن التاسع عشر:

في هذه الفترة كانت هنالك فوضى عامة في أوربا وخاصة في إنجلترا ووصفت الدولة المهدية بأنها شر عنيد لا يهدأ. كانت المهدية بالطبع شأن خطير جدا و أثرت الأحداث الجارية حاليا في السودان خارجه. لم يكن السؤال عن القوة المنتصرة والإيمان النفسي وازداد العداء الأوربي بشدة علي السودان لشعورهم بأن النصرانية هزمت من قبل هؤلاء القتلة المتعصبين في السودان. هذا وضع الحرب عندما ضخمت كل الأشياء وآلت إلي الدعاية. عادة ينقطع التواصل في فترة الحرب كما هو مألوف ومنع الضباب الكثيف من المراقبة ظهور الحقيقة للطرفين وكان الجهل أرضية خصبة للخيال.

كان السودان ضمن اهتمام واحدة من أول حملات الدعاية المنتظمة للعصر الإعلامي الجديد لأن دولة المهدية المستقلة في السودان هي المسئولة عن مقتل اللواء غردون وهزيمة القوى البريطانية في السودان عام 1885م؛ وقد وصفت بالتعصب الديني وأنها عبارة عن مجموعة من البدو الدراويش المتوحشين.

المحاولات في تسعينيات القرن العشرين للسيطرة علي السودان كان لها سوابق تاريخية واضحة. كتب مورهيد أول تعليق عن الموقف ألانتصاري لدولة المهدية المذكور أعلاه والذي يعتبر اليوم استعماريا وعرقيا. كان هنالك صدي شديد لوصف مورهيد للموقف الغربي تجاه السودان في ثمانينات القرن التاسع عشر وهذا واحد من كثير من المواقف العالمية المخترعة ضد السودان في تسعينيات القرن العشرين. الآن وما يأتي بعده باعتبار كل التصورات يمكن القول "كان الجهل أرضية خصبة للخيال". وتلك قضية معلومة للكتابات المؤقتة عن السودان والتي كتبها مثلا المعلق البريطاني بيرناد ليفن في وصفه آن ذاك للحكومة السودانية الحالية بالهمجية. الحرب الأهلية في السودان وحرب زعزعة الاستقرار الخفية التي شنتها حكومة كلينتون علي السودان والتي رأت أن ما وصفه مورهيد "كالضباب الكثيف من المراقبة" وعاد هذا الضباب مرة أخري "عندما ضخمت الأشياء ولحقتها الدعاية". المعلومات الخاطئة والتشويه الإعلامي للسودان جعل من الصعب إيجاد وصف دقيق وواضح للأحداث والأوضاع داخله.

الشيء الواضح أيضا ولو أنا فقدناه في الغرب هو أن العديد من السودانيين يرون تورية مميزة في أغلبية النقد المعاصر عن السودان. تحدثت الأستاذة كارولين فلوهر لوبان في مشاركتها لبرنامج "السودان: دولة ومجتمع في أزمة" و أوضحت النقاط الآتية :"الافتراض المتفق عليه أن الإسلام عاقب القائمين علي الرقيق؛ هذا الافتراض برر المصالح البريطانية للتوسع في السودان وخاصة السيطرة علي مياه النيل وساعد في تشجيع الحملة الصليبية النصرانية لتحرير المنطقة في فترة الثورة المهدية وما بعدها". بدلت الاقتراحات الاستعمارية والعرقية للفيكتوريين بمقترحات شبيهة بها ولكن غير واضحة تحديدا وخصوصا إدعاءات الرق التي قالها بعض المدعين ضد الحكومة السودانية واتضح أن أغلبيتهم ناشطين نصرانيين؛ هذه

المواضيع امتدت إلي المعتقدات الغربية وأصدرت كتوجيهات بأن الأشكال البرلمانية للنظام السياسي الديمقراطي هي الأنسب للسودان.

الاتهامات التي وجهت منظمة على الحكومة السودانية وشعبها في التسعينيات كانت خطيرة وتستحق التحقق جيدا أفضل من ذلك. ناقشت هذه الدراسة الرأي المقبول بداية بأن السودان محتل من قبل أوربا وما زال محتلا من قبل أمريكا الشمالية وهذا الرأي مشكوك فيه وفاقد للتوازن وفي بعض الأمثلة المهمة مريب. تتضمن هذه الآراء والمفاهيم اتهامات أن نظام السودان أصولي إسلامي وهو بلد راعي للإرهاب ومعروف بإساءته لحقوق الإنسان المنظمة إضافة إلي تعامله بتجارة الرقيق. الصحيح أن بعض الأشياء المريبة قد حدثت في السودان في فترة حربه الأهلية التي استمرت لعقود إلا أن الوصف أعلاه لا يتماشي مع الحقيقة؛ وهذا الوصف يتعارض مع التغير المحدد للموقف تجاه السودان داخل معظم المجتمع الدولي الذي يضم الإتحاد الأوربي ومنظمات الوحدة الأفريقية والتحالف العربي وحركات عدم الانحياز وإيقاد ومجموعة الدول الأخرى في العالم النامي.

أحيانا يصبح التشويه أو التحريف في المعلومات ملمح من ملامح الصراع وخاصة في الحرب الأهلية. ركزت الولايات المتحدة وبعض الدول المجاورة لها حملتهم الدعائية علي السودان وأضافت هذه الدول الراعية للدعاية طبقة من الدم البارد والمعلومات الخاطئة والتشويه الإعلامي، ركزت الحكومة الأقوى في العالم شائعاتها على واحدة من أفقر دول العالم؛ ولم تستطع الخرطوم الرد علي هذا الهجوم.

علي الرغم من حقيقة أن هناك أرضية للاهتمام الِشرعي لبعض الأحداث في السودان إلا أن بعض هذه القضايا ضخمت جدا وفي ذلك ما يدعو للغرابة. يقول جانب الدول الراعية للدعاية بالإضافة إلي أن هذه القضية ذات توازن واحد أو أكثر إلا أن هنالك فقدان للتوازن العام فيما يتعلق بتمثيل وتحليل السودان. بعيد جدا عن التصورات عن السودان التي وصفها المراقبون و الأكاديميون والإعلاميون والدبلوماسيون كانوا أو الدينيون الذين إما أنهم غير قادرين أو غير راغبين في التقييم الموضوعي للأوضاع والأحداث داخل السودان. وهنالك أيضا حملة قطاع خاص قوية وعدائية ركزت علي السودان.وبلا شك أن الحرب الأهلية في السودان استمرت بسبب حرب الدعاية الخارجية. أوقدت الصورة المريبة جدا للسودان أنصار الطوائف الدينية والسياسية المختلفة الذين حرضوا الولايات المتحدة لتصعيد الصراع السوداني بالضبط في زمن الاقتراب جدا من عملية السلام وظهور دلائل نجاحها؛ في نفس الوقت قام هؤلاء الأنصار بتشجيع المتمردين السودانيين للتشديد علي الحرب وإطالة أمدها.

أمدنا جورج أرويل باللمحة المعبرة التي ذكرت أعلاه عن الدعاية و معلومات الصراع في الحرب الأهلية الأسبانية في الثلاثينيات. هنالك تشابهات واختلافات واضحة بين اسبانيا والسودان؛ واحدة من هذه الاختلافات أن الوسيلة المعاصرة للدعاية أصبحت غير محدودة وأكثر تطورا ، والأخرى أن الحرب نِشبت في اسبانيا بين معسكرات متساوية فكريا وعسكريا وكلاهما بارع في الدعاية بينما نجد أن في الولايات أكثر خبرة من السودان في حرب الدعاية. يجب أن ننتبه إلي أن الحرب الأهلية الاسبانية كانت داخل أوربا وفي دولة مقارنة بالسودان يمكن

الوصول إليها بسهولة وهي دولة مفهومة اللغة وكان صراعها تحت التغطية الإعلامية الجيدة للجانبين ورغم ذلك تعرضت لدعايات المعلومات الخاطئة والتشويه الإعلامي. كان الصراع السوداني في التسعينيات أكثر صعوبة للتغطية الإعلامية ومن الصعب الوصول لمنطقة الحرب والدخول فيها واللهجات السودانية غير مفهومة ،وهو أيضا من الصراعات التي سيطرت عليها المعلومات الخاطئة؛ التغطية الإخبارية الغربية المريبة كانت أساسية في نقل الإشاعات عن السودان.

التشابهات أيضا واضحة ، الصحف اللندنية تكرر الأكاذيب عن السودان وليس هناك شح في المفكرين التواقين لهذه الأكاذيب والناشطين الذين يتخليون بناءات فوقية عاطفية لأحداث لم تحدث أبدا أو محرفة بشكل غير طبيعي؛ وهناك استخدام مدروس ومنظم لدعاية الدول الراعية للإرهاب والتي تعتبر مثبتة كالعلم في الثلاثينيات.

الدعاية شكل مختلف عن الصراع المسلح وباستخدام أكليشيه الحرب المدنية الأمريكية التي يفوز بها من يصل إلي ساحة المعركة أولا "الأسرع مع الأغلب" ، ومن الواضح أن الحكومة السودانية سحقت في هذا الصراع غير المتساوي ؛ وقد رأينا أن الدول التي ترعي حملة الدعاية ضد السودان قد نوعت الإدعاءات فيها؛ ومنها أسلحة الإبادة الجماعية وإدعاءات أن الحكومة السودانية الإسلامية أراقت دماء أطفال الجنوبيين المسيحيين في الخرطوم ومختلفة عن الكتابات السيئة اليهودية العتيقة.

أغلب الدعايات المنظمة والمريبة جدا ضد السودان والتي أصبحت معروفة أتت من الولايات المتحدة عن طريق الدعاية المدعومة من قبل الدولة وأيضا عن طريق دعاية القطاع الخاص اللتان شجعتهما بقوة حكومة كلينتون. أصبح السودان منطقة خصبة للدعايات للعديد من السنوات؛ تعيش الآن هذه الدعايات في أذهان الناس لوحدها لان ما ينشر في وسائل الإعلام يبقي للأبد والأمثلة التي وصفت في هذه الدراسة تحدثت عن القليل من الأشياء المعاشة وأيضا حرب الدعاية الناجحة جدا.

الفصـل الأول:

الســـــودان و الدعـــــاية المدعـومــة من قـبـل الدولـــــــــة:

الدعاية هي اسم يعني الترويج المنظم للمعلومات أو الأفكار عن طريق طرف صاحب مصلحة بطريقة معينة موجهة لتشجيع أو تثبيط موقف أو استجابة معينة، وأيضا المبادئ والأفكار وغيرها التي تساعد في نشر طرق الدعاية.

الغرض من الدعاية هو تشجيع الناس للتفكير بطريقة معينة. أضاف طبيب علم النفس الاجتماعي الأميركي مايكل جوكاش مسئول عالي في مكتب الخدمات الإستراتيجية والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية معرفا الدعاية بنفسه أنها "النشر المحكم لمفاهيم محرفة ومدروسة بجهد لأهداف محددة مسبقا تحتم نهاية مجموعات خاصة ومعنية". أصبحت الدعاية المدعومة من قبل الدولة شكل محدد من إشكال الصراع في القرن السابق كما كانت الظاهرة المعاشة قريبا "دعاية الوحشية". عليه فإن المرة الأولي لاستخدام هذا النوع من الدعاية المنظمة والتي ظهرت في العصور الحديثة كانت في تقرير برايس أثناء الحرب العالمية الأولي. وضع المحامي والدبلوماسي المعروف لورد برايس اسمه علي التقرير الذي يدعي فيه مثلا "عم القتل والشهوة والسلب أجزاء كبيرة من بلجيكا في ميزان غير متساوي في أي حرب بين أمم متحضرة في الثلاثة قرون الماضية". نشر هذا التقرير عام 1915م وترجم لثلاثين لغة: ويدعي هذا التقرير أيضا أشياء أخرى مثل تورط ألمانيا في الاغتصاب الجماعي و طعن الأطفال بالحراب وقطع أيدي الأطفال وأثدية النساء . على الرغم من حقيقة أن البعض من سلوك القوات الألمانية كان غير مقبول بلا شك إلا أنه يوجد دليل للعديد من التساؤلات والشكوك عن دقة تقرير برايس. لم يكن بمقدور مفوض المظالم البلجيكي الطعن في تقرير برايس في عام 1922م و وصف التقرير بأنه "نسيج من الاختراع وملاحظات لا أساس لها من شاهد غير مسمي وأن تقاريره لشاهد عيان ثاني" . وصف المؤرخ الأميركي بيترسون تقرير برايس بأنه "واحد من أسوأ وحشيات الحرب". وفي أسلوب مشابه فإن الصراع السوداني كان فيه بعض الأساليب غير المقبولة في فترة الحرب ولكن ليس إلي هذا الحد أو الخطورة للإدعاءات ضده. أخذ السودان نصيبه العادل من الاتهامات والتقارير العامة المشابهة لتقرير برايس التي "لا شاهد مسمي لها وتقارير لشاهد عيان ثاني"؛ وكانت هذه الدعايات في زعزعة البترول وتجارة الرقيق والإرهاب، والتي اعتمدت علي الخيال أكثر من الحقيقة. ورغم ذلك فقد وجدت حيزا كبيرا ورواجا خاصة في عصر الصحافة عن طريق المكافئات الأخيرة لأرويل ونخبة الأكاديميين التواقين والصحف الموثوق بها.

علي الرغم من عدم وجود حرب مع السودان في تسعينيات القرن العشرين إلا أن حكومة كلينتون اختارت السيطرة علي السودان واستخدمت كل الوسائل المرتبة لإسقاط الحكومة السودانية. ومقارنة مع عام 1915م فقد أصبحت الدعاية الحديثة أكثر انتشارا ولها نطاق واسع في الطباعة والإذاعة والتلفاز والوسائل الإعلامية الالكترونية التي استخدمت في هذه الحملات. نشرت واشنطون كل جهاز بترتيب معين لعزلة أكبر قطر أفريقي عن العالم ويمكن أن تري كل

أشكال الإدعاءات التي صنعت في تقرير برايس في هجوم إدارة كلينتون علي السودان والذي تضمن استخدام "التقارير" والوصف الروائي الثانوي للأحداث والإدعاءات غير المبررة.

تناقض هذا العداء الأمريكي الصريح علي السودان مع المواقف السابقة له. عند الاستقلال عام 1956م وبعده مباشرة كانت السياسة الأجنبية للسودان ودية مع الغرب؛ فيما بعد ذلك مر السودان بتجربتي الحكم المدني والعسكري حتى الانقلاب العسكري للواء جعفر النميري عام 1969م، حيث قام النميري بتغيير كل الهيئات السياسية والأحزاب الموجودة وتولى منصب الرئيس. في البداية انحرفت فترة حكمه إلي اليسارية حتى المحاولة الانقلابية التي قام بها الحزب الشيوعي السوداني عام 1971م، وقدم بعدها النميري عرض لواشنطون تم قبوله من قبل الحكومة الأميركية. في عام 1972م أنهي النميري الحرب الأهلية في جنوب السودان بموافقته علي الحكم الذاتي لجنوب السودان وأعادت الحكومة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية مع السودان وقررت دعمه اقتصاديا ؛ وأصبح السودان واحدا من أهم حلفاء الولايات المتحدة إقليميا وفي الشرق الأوسط. في سبتمبر 1983م طبق الرئيس النميري قانون الشريعة الإسلامية. كان السودان من أكثر الدول استقبالا لمعونات برنامج المساعدة الأمريكية في شبه الصحراء الأفريقية خلال معظم فترة الثمانينيات؛ وكان يستلم ثمانمائة مليون دولار للمساعدة في التنمية والاقتصاد والعسكرية واستمرت هذه المساعدات حتى بعد تطبيق الرئيس النميري لسياسة الشريعة الإسلامية.

أسقط حكم النميري عام 1985م، بعد فترة حكم انتقالية لمدة عام نتج عنها حكومة ديمقراطية منتخبة يترأسها رئيس الوزراء الصادق المهدي؛ وتبع ذلك ثلاثة سنوات من حكومات تحالف ضعيفة ، حكومات سيطر عليها حزبان طائفيان إسلاميان وهما حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي والحزب الاتحادي الديمقراطي. مر السودان في هذه الفترة بسلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية. في عام 1989م قام اللواء عمر البشير بانقلاب عسكري أطاح بحكم الصادق المهدي؛ الشيء الذي رحبت به حكومة الولايات المتحدة. بعد انقلاب 1989م حاولت الحكومة السودانية أن تمدن نفسها تدريجيا وأسست جمهورية إسلامية حديثة في السودان. ذكر مايكل فيلد في كتابه "داخل الوطن العربي" السودان هو القطر الوحيد الذي قام بأفكار مؤثرة لصنع جمهورية إسلامية حديثة".

من المحتمل أن استقلال الحكومة السودانية وتهديد الحكومة الإسلامية الديمقراطية الحديثة لبعض حلفاء أمريكا المستبدين ومؤيدو الحكم المطلق في الشرق الأوسط الذين حددوا السودان كهدف لا يرضي أمريكا في فترة حكم كلينتون. وفيما بعد تمنت أمريكا سقوط حكومة السودان إما عن طريق الضغط العسكري أو السياسي داخل القطر ولكن تلك الأماني لم يكن لها أساس. كانت المحاولات من الحكومة السودانية للوصول لتلك المناطق حسب رغبة الولايات المتحدة والتي تجاهلتها حكومة كلينتون. حاول البيت الأبيض باحثا لإسقاط الحكومة السودانية الحالية مستخدما كل الوسائل في ترتيب قصير للحرب الكلية والتي من ضمنها العقوبات الاقتصادية والعزلة العالمية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والعسكري وتشجيع التدخل الإقليمي، والشيء الذي لا يمكن تصوره هو أن حكومة كلينتون لم تستخدم كل مصادرها المتاحة في الدعاية ضد

السودان ؛ وحاولت وكالات الحكومة الأميركية جاهدة للسيطرة على السودان وتشويه صورته قدر المستطاع ، ومن الغباء أن لا نصدق بأن هذا قد حدث.

هنالك نوعان من حرب الدعاية وهما المعلنة والخفية ، ومن الصعب جدا توثيق السبب والأثر ، والحقيقة أن السودان تعرض لحرب دعاية متطورة جدا ولم يستطع الرد عليها بالقدر الكافي. وكان السودان لحكومة كلينتون كما كانت نيكارقوا للبيت الأبيض لريقن. من المسئولين الكبار بالبيت الأبيض مدير إدارة أفريقيا السابق جون بريند فاست الذي وضع مقارنة واضحة بين التدخل الأمريكي في السودان ونيكارقوا؛ ومن هذه المقارنة يمكن ملاحظة دعاية حكومة ريقن العدائية ضد نظام ساندينيستا في نيكارقوا. لاحظ أرشيف الأمن القومي أنه " لشن أهم حرب لأمريكا والرأي العام العالمي؛ أنشأ البيت الأبيض أجهزة دعائية لإعادة ترتيب مفاهيم الصراع في أمريكا الوسطى ؛ وتشبه هذه الحملة نوع من أجهزة الدعاية الخفية التي تستخدمها الاستخبارات الأمريكية دائما ضد الدول الأجنبية ولكنها حرمت من استخدامها داخل أمريكا". علاوة على ذلك كتب الأخصائيون النفسيون العسكريون بالولايات المتحدة لإعداد دراسات وأوراق وخطب ومذكرات لدعم نشاطات الدبلوماسية العامة والبحث عن مواضيع مؤثرة واتجاهات. قام مكتب الدبلوماسية العامة بتوزيع هذه المواضيع على الصحفيين والمحررين والأكاديميين ومجموعة المحافظين والكونغرس "الهيئة التشريعية العليا" وعامة الناس من خلال تقنيات متنوعة، وأيضا عاون التكتيك الدبلوماسي العام ما تدعوا إليه الوثائق الداخلية (عمليات الدعاية البيضاء) الراعية لأعمدة القصص والرأي في الصحافة في أثناء إنكار أي تدخل حكومي وتصاعد التشويه الإعلامي.

كررت حكومة كلينتون هذه المواضيع، في الحقيقة فقد كان الاتجاه الوحيد لحكومة كلينتون لتدمير سياسة السودان ويمكن القول بأنها نجحت علي الأقل مؤقتا في السيطرة علي السودان؛ ليس هنالك شك أن حكومة كلينتون بدأت مشاريع مشابهة للتأثير علي السودان وبالتأكيد يوجد دلائل معتبرة لهذه المحاولات مثلا في المعلومات الخاطئة.

تبعت سياسة حكومة كلينتون مجموعة من الأنماط تجاه السودان. جودي بوتلر الأكاديمية التي درست عن قرب السياسية الأمريكية الأجنبية التي طبقت علي العديد من الدول النامية كنيكارقوا في أمريكا الوسطى؛ ذكرت في وصفها للتخطيط السياسي الأميركي ضد الدول الأجنبية أن "الوسيلة الأساسية لنزع الشرعية داخل أمريكا هي حرب الدعاية. وهذه الحرب لها تخطيطيان أساسيان ومتكاملان هما: "التحكم في الأجندة وإدارة المفاهيم ". ومن الواضح أن حكومة كلينتون استخدمت هذه الخطوات لعزلة وزعزعة استقرار السودان ، وسعت إدارة كلينتون منذ عام 1993م باحثة لضمان السيطرة علي الأجندة ولإدارة طرق التوعية في السودان. الدعاية ملمح مميز استخدم في الصراع السوداني وكل الصراعات التي تدخلت فيها أميركا. تضمنت السياسة الأميركية الأجنبية درجات متباينة وأنواع من الدعاية:

واحدة من الأصول الأساسية للولايات المتحدة في التأثير على العالم و إعادة تشكيل سياساته هي إجادتها لاستخدام الدعاية. فن الدعاية نتج عنه نجاح عظيم أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، حولت الولايات المتحدة هذا العمل إلي متغير قيادي في وجهة النظر السياسية للدول الأجنبية

وعززت الفن المستلف وأضافت له بعض الأشياء و حذفت البعض لتجعله مناسبا مع بيئة التغيرات السياسية، و حتى الآن فإن فن السيطرة هو الأكثر تفردا وندرة من كل التقنيات التي تستخدمها الولايات المتحدة.

علق النائب أميرال بحري جيمس بالدوين في مقدمة دراسته عن الصراع السياسي في جامعة الدفاع الوطني:" أحيانا يعرف الصراع بأنه توظيف وسائل عسكرية للمضي قدما في تحقيق غايات سياسية متقدمة؛ ووسائل أخرى خفية مثل الصراع السياسي والصور والخطب وشعارات الحرب والدعاية والضغط الاقتصادي للتأثير علي الإرادة السياسية للمعارضين".

بدأت عملية السيطرة علي السودان باتهامه بأنه دولة إسلامية متطرفة وكذلك تعريفه بأنه دولة راعية للإرهاب إقليميا ودوليا ومنتهك لحقوق الإنسان وقد أعلن بأنه كان حليفا لصدام حسين في العراق في فترة حرب الخليج. قامت حكومة كلينتون منذ عام 1995م بالعديد من الادعاءات المتتابعة ضد السودان ومنها انتهاك حقوق الإنسان والتعصب الديني والرق وتجارة الرقيق. إن من السخرية أن تعد حكومة كلينتون العدة للسيطرة علي السودان وفي نفس الوقت يعتقد السفير الأميركي الأسبق للسودان أن سمعة السودانيين جيدة وأنهم من ألطف الشعوب في النصف الشرقي من القارة الأفريقية.

في أثناء صدى هذه الحملة الدعائية التي كانت عالمية وتبددت تدريجيا واستمر أثرها محليا داخل الولايات المتحدة واستمرت لتصبح هزلية. داخل الولايات المتحدة التي كانت في قوتها العظمي والهدامة لتؤثر داخل الجسم السياسي الأميركي وخارجة عن النسبة والدقة. الدعاية المنظمة العدائية وخوفها الخفي من الإسلام قامت بها أجسام فدرالية مثل هيئة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية التي احتواها وحركها القطاع الصليبي السياسي ومجموعة الكنائس، وانبثقت منها مجموعة معارضي الصناعات السودانية القوية التي احتوتها حكومة كلينتون والتي اعتبرتها غير ملائمة لأنها حاولت الضغط والانشقاق علي حكومة بوش.

أصبح من السهل جدا القيام بأعمال زخم إعلامي، وأصبح هدف الإعلام الأميركي هو تشويه صورة السودان وهناك نزعة لدعم حكومة الفرد . في عام 1999م كتب الاتحاد الأميركي لمحرري الصحف تقرير نشر في الصحافة والإعلام وأثبت أن 78% من الناضجين الأمريكيين وافقوا علي أن التقييم الذي يقول أن هناك تحيز في وسائل الإعلام الإخبارية وأن الرجال الأقوياء أو الهيئات مثل السياسيين أو المسئوليين الحكوميين وآخرين يمكنهم التأثير علي الصحف والإعلام للكتابة لصالحهم. في الاتحاد الأميركي لمحرري الصحف وافق مشروع المصداقية الصحفية علي أن: "الصحفيين يملكون الرغبة لطباعة إصدارة الأحداث للمسئول".

عبر المعلقون الأمريكيون مركزون علي تدخل الإعلام في القضايا السياسية الأجنبية. في عام 1996م كتب تيد جالن كاربنتر في دراسته "الأسر الصحفي: *أزمات السياسة الأجنبية والتعديل الأول"* والتي وافق فيها جيمس مديسون على أن خلل الحكومة الأعظم هو الموجود في إدارة الشؤون الخارجية؛ وذكر أن وسائل الإعلام الإخبارية فشلت في السؤال عن النزعة التدخلية لقادة الحكومة الأمريكية في الإعلام. ويعتقد كاربنتر أن: "المراسلين والمحررين والنقاد والناشرين الذين يعملون في وسائل الإعلام الضخمة يرون أنفسهم مثل صفوة صنع الرأي

ويعتقدون أنهم متساوون اجتماعيا وفكريا مع المستوى العالي مثل صانعي القرار؛ وهذا الموقف ذاد أملهم كونهم مشاركون في صناعة السياسة الطموحة والمحددة".

وهنالك أيضا ضغط مجموعة الند المعتبرة. تناول ديك هاروود كاتب عمود في صحيفة "واشنطون بوست" في امتحان الصحفيين الأمريكيين لعام 1997م قضية التحيز في الكتابات الصحفية. ووثق دراسة الاجتماعية لبليو روستن عام 1937م عن مراسلي واشنطون: "الموضوعية في الصحافة ليست بأكثر استحالة من الموضوعية في الأحلام. ماذا يخبر الصحفي؟ يخبر عما يعتبره مفيد ومؤثر؛ وكيف يخبر عنه هو المنتج للإرث الاجتماعي ؛ وعلاقته الوظيفية بمرؤوسيه مثل المحررين والناشرين ؛ والصراع النفسي للرغبة والحذر والكبح". وأيضا اعتمد هاروود على كتابات روبرت ريك وكريستوفر لاتش وشارلس موري وآخرين من الذين ركزوا علي " النخبة الإدراكية: وكان الصحفيون أعضاء لهذه النخبة ويستمدون الآراء العالمية والأفكار والنزعات من أندادهم".

دراسة حالة عن الدعاية المدعومة من قبل الدولة:

الإدعاءات الأمريكية عن رعاية السودان للإرهاب عالميا:

واحدة من الإدعاءات التي وجهتها حكومة كلينتون علي الخرطوم هي وضع السودان في قائمتها الرسمية للدول الراعية للإرهاب عالميا وسعت لتغيير و تشويه مفاهيم ذلك القطر. لم يضيع المسؤولون الحكوميون أي فرصة من تكرار الإدعاءات أن السودان ضمن الدول الداعمة للإرهاب عالميا. وحقيقة لم تذكر أي من وسائل الإعلام السوداني خبر أن السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب ولم تمر عليه أبدا ولا حتى تدخله في أعمال إرهابية. في عام 1993م وضعت حكومة كلينتون السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب مع إيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وسوريا وكوبا؛ ومن المحتمل أن هذه الدول تورطت في أعمال إرهابية، وضع السودان في هذه القائمة على الرغم من حقيقة عدم تورطه في أي عمل إرهابي في العالم ودون دليل لدعمه للإرهاب وهذه قضية معلومة. مع أن السودان كان له علاقات مع دول سيئة في هذا الوقت إلا أن أحد أهم المراقبين للأحداث العالمية في نفس الوقت قال أنه لا يصدق أن السودان يستحق أن يضم لهذه القائمة. كان الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جيمي كارتر مهتما بالشؤون السودانية لفترة طويلة؛ وعلي غير المعهود أنه بحث عن الدليل لضم السودان لقائمة الإرهاب ، وقال ليس هناك دليل: "في الحقيقة، عندما سألت مؤخرا وزير الدولة قال أنهم لا يملكون أي أثبات ولكن يوجد ادعاءات قوية".

ذكر دونلاند بيترسون السفير الأميركي للسودان في الفترة التي وضع فيها السودان في قائمة الإرهاب في الولايات المتحدة أنه كان مندهشا من وضع السودان في هذه القائمة. وقال بيترسون أنه يعلم أن هناك مؤامرة بين بعض العناصر من الحكومة السودانية والمنظمات الثورية المتنوعة "لا أعتقد أن هذا الدليل مقنعا بالقدر الكافي لوضع السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب للولايات المتحدة". كتب الصحفي مارك هوباند في صحيفة "فاينانشيال تايمس" عام 2001م "عندما وضع السودان ضمن قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب عام 1992م ، لم يعرض دليل لدعم هذا القرار ولم يكن هنالك فيما بعد خطأ تدخل في أحداث إرهابية". ومن الملاحظ أن المدى لضم دولة في قائمة الإرهاب يعتمد علي اعتبارات سياسية في أي لحظة. مثلا ضمت العراق لقائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1979م وشطبت منها عام 1982م عندما حاربت إيران؛ لأن حربها مع إيران كان في مصلحة أمريكا وأرجعت للقائمة عند حربها مع الخليج. لم يتغير شيء خلال ذلك الوقت وكانت حكومة صدام في قوتها ولكن اقتضت المصلحة شطب ثم إعادة العراق لقائمة الدول الراعية للإرهاب.

من الواضح أن بيترسون سفير حكومة كلينتون للسودان لم يوافق علي قرار ضم السودان لقائمة الدول الراعية للإرهاب ، وعندما تفه القرار أخبره وزير الدولة أن "الدليل الجديد كان

مقنعا" . وقال وزير الدولة أن بيترسون كان هو نفس وزير الدولة الذي أخبر الرئيس السابق في الأيام القليلة الماضية أن حكومة كلينتون لا تملك أي إثبات ولكن كانت هنالك "إدعاءات قوية". أيضا كتبت بعض الصحف والمجلات عن عدم وجود دليل بسيط لتورط السودان في عمليات إرهابية قبل وبعد ضمه لقائمة الإرهاب؛ مثلا كتبت صحيفة "لندن إنديبيندانت" في 9يوليو1993م "علي المدى البعيد لم يكن هناك حدث إرهابي هام ومؤثر في الدولة الإسلامية في السودان؛ وأن السودان لا يملك القدرات اللوجستية لإدارة شبكات إرهابية حتى ولو تمني ذلك". وذكرت صحيفة "لندن قواردن" أيضا في 19يوليو1993م "يعتقد خبراء مستقلون أن هذه التقارير عن معسكرات التدريب الإرهابي في السودان فيها شيء من المبالغة وأن السودان لا يملك الأموال الكافية لتمكنه من رعاية إرهاب نشط" .

غياب أي استخبارات في السنين القليلة الماضية لدعم الإدعاءات المستمرة لحكومة كلينتون عن التدخل السوداني في الإرهاب استمر ليكون واضحا. ذكرت صحيفة "انترناشونال هيرالد تربيون" في 26 ديسمبر 1996م في مقال كتبه الكاتب والمتحري من قدامي المحاربين الأمريكيين تيم وينر كان من الواضح عدم وجود دليل أو إثبات ضد السودان "القضية الكبرى للولايات المتحدة أن السودان كان عبارة عن ملجأ للذين لا ملجأ لهم من الثوار". وأجري وينر مقابلة مع مسؤولين أمريكيين منهم "مسئولو تحليل الأوضاع في السودان" وكان جوابهم عن السؤال: هل تدخل السودان في دعم الإرهاب أم لا؟ هو "نحن لا نعلم فقط". ومع ذلك استمر ضم السودان للقائمة كدولة داعمة للإرهاب ونتيجة لذلك فقد طلبت الحكومة الأمريكية معارضة السودان قانونيا ومنعه من أخذ قروض عن طريق البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية الأخرى.

تمسكت بشدة حكومة كلينتون بإدعاءاتها الدعائية عن السودان والإرهاب؛ ومثال حي لهذا التمسك الإغلاق الجزئي للسفارة الأمريكية من قبل واشنطون عام 1993م، وإغلاقها كليا عام 1996م. قدمت هذه الأحداث كأمثلة محورية للتأكيد علي أن السودان يتزعم دعم الإرهاب عالميا. وادعت حكومة كلينتون أن العاملين بالسفارة الأمريكية في السودان وأسرهم كانوا في خطر. وذكر نيكولاس برن المتحدث باسم حكومة كلينـتـون في ذلك الوقت أن:

بعد المحادثات العديدة مع الحكومة السودانية لم نكن متأكدين من أن الحكومة السودانية قادرة علي حماية رعايانا ضد التهديدات الموجهة علينا. الطبيعة المحددة لهذه التهديدات والمقاومة لهذه التهديدات واعتقادنا الراسخ أن في نهاية كل هذه المحادثات قادنا إلي أن هذه الحكومة ليس باستطاعتها حمايتهم وقادنا الحذر الشديد لسحب كل الدبلوماسيين خاصتنا.

ذهبت حكومة كلينتون بعيدا وكلفت سفيرها للسودان دونالد بيترسون لنقل ما هو معروف ب "نقاط النقاش" للرئيس السوداني عمر البشير ودكتور الترابي. والتي وصفتها الصحفية جوديث ميلر في صحيفة "نيويورك تايمس "كالآتي:

قال مسئولون في واشنطون أن الرسالة أرسلت في خريف عام 1993م بعد فترة قصيرة من استقبال معلومات من الاستخبارات مفادها أن عملاء سودانيون يخططون لعملية إذا نفذت ستضر بالمسئولين الأمريكيين في السودان؛ واستجابة لذلك أمرت واشنطون بإخلاء كل رعاياها

في السودان وسحب موظفي السفارة وأمرت بيترسون لنقل التحذير إلي الرئيس البشير والترابي.

ذكر في الملاحظة أن "واشنطون كانت تعلم تدخل السودان في بعض المؤامرات ضدنا في الولايات المتحدة وفي بعض الدول الأخرى". وأصدرت توجيهات للسفير بيترسون لتحذير السودان من أنه: "لو ثبت أن هنالك يد سودانية في تحريض أو أي سلوك عدواني ضد الولايات المتحدة أو ضد المصالح الأمريكية". سترد الولايات المتحدة علي ذلك. وسينتج عن رد الفعل "عزلة السودان عالميا وتدمير الاقتصاد السوداني والضغوط العسكرية التي ستجعله يدفع الثمن غاليا". ثبت الآن أن التهديدات والتقارير التي أدت إلي نقاط النقاش غير المسبوقة والتي وثقت لتبرير القرارات المذكورة أعلاه والتي أدت إلي إخلاء موظفي السفارة كانت خاطئة. وخلصت تحريات صحيفة "نيويورك تايمس" إلي أن:

تحققت وكالة الاستخبارات المركزية في أواخر عام 1995م من أن تقارير العميل الأجنبي الذي حزر مرارا وتكرارا عن التهديدات المروعة لإرهاب موظفي السفارة وأبنائهم وعملاء الولايات المتحدة في الخرطوم كانت معلومات مفبركة. وسحبوا تقاريره ولكن تصاعد الخوف وعدم الثقة الذي سببته التقارير وهذا دعم الحالة لسحب موظفي السفارة الأمريكية بالخرطوم. ورغم ذلك قال مسئولون أمريكيون تظل السفارة مغلقة، إلا أن مسئولون عالين بالاستخبارات في عام 1996م قالوا: "لم يكن هنالك تهديد هنا".

في مذكراته عن الفترة التي قضاها في السودان، أثبت السفير بيترسون مبعوث الأمم المتحدة للسودان منذ عام 1992م و حتى 1995م أن إدعاءات حكومة كلينتون عن التهديدات للسفارة الأمريكية في السودان أدي إلي إخلاء المتزوجين من الموظفين وأطفالهم وتخفيض عدد العاملين بالسفارة وبقي الثلث منهم. وذكر بيترسون "نحن في السفارة لم نر أو نسمع أي شيء ظاهر أو خطير من إرهابيين أو من الحكومة السودانية ولكن الأمر كان قويا ونهائيا". وأيضا وثق بيترسون أن "المعلومات الجديدة" التي اكتسبت فيما بعد أشارت إلي "تصاعد الأوضاع غير المستقرة للأمريكيين في الخرطوم". وأثبت بيترسون أن هذه الإدعاءات لا وجود لها: "مضت الشهور ولم يكن هنالك تهديد واضح علي السفارة، وتصاعدت الشكوك الخطيرة عن صحة المعلومات التي أدت إلي الإخلاء". وكان بيترسون مبعوثا ناجحا للسودان. وأمر السفير تيم كارني بإرسال رسالة مشابهة للحكومة السودانية و اثبت فيما بعد أن إدعاءات حكومة كلينتون لا معني لها.

وأيضا في ذلك الوقت اعتقدت حكومة كلينتون أن مستشارها للأمن القومي أنتوني ليك كان مستهدفا بالقتل من قبل الإرهابيين السودانيين؛ وتم نقله إلي قصر بلير الفدرالي في الاتجاه المقابل للبيت الأبيض ومنه إلي موقع سري آخر. وكتبت صحيفة "نيويورك تايمس" فيما بعد "اختفى ليك عن الأنظار في الوقت الذي سحب فيه موظفي السفارة الأمريكية بالسودان". التهديد المتوقع على ليك كان زائفا كما كانت تقارير الاستخبارات الأمريكية بخصوص السفارة الأمريكية في الخرطوم؛ كما لاحظت الصحيفة المنقول عن مسئول استخبارات أمريكي "لا يوجد تهديد هنا".

أصبح الآن واضحا للجميع ما أكده السفيران الأمريكيان وصحيفة "نيويورك تايمس" أن الإخلاء الجزئي للعاملين بالسفارة عام1993م والسحب الكلي للسفارة الأمريكية من السودان والاختفاء الهزلي لأنتوني ليك والرسائل الخاطئة المفبركة التي نقلها بيترسون وكارني كانت إما نتيجة لصور الدعاية المدروسة أو للتقارير الخاطئة للاستخبارات التي اعتمدت علي الادعاءات، وثبت فيما بعد أنها ملفقة وارجع العاملين بالسفارة إلي الخرطوم عام 1997م. بعد ذلك وحتى عام 2000م كانت عبارة عن أربعة سنين من الإخفاق التام للاستخبارات الأمريكية، ومازال البيت الأبيض يدلي بتصريحات خاطئة مثلا "أخذنا العاملين بالسفارة في عام 1996م إلي نيروبي لدواعي أمنية".

أثبتت التحقيقات المفصلة لادعاءات حكومة كلينتون عن تدخل السودان في رعاية الإرهاب العالمي ضحالة بعض الادعاءات. فشلت كل تداعيات حكومة كلينتون عن تورط السودان في الإرهاب بالحقيقة التي أثبتت أن مئة تقرير للاستخبارات المركزية الأمريكية كانت ملفقة أو غير صادقة. كانت هذه التقارير في أثناء ضم السودان لقائمة الإرهاب. الفترة ما بين الادعاءات الأمريكية على السودان والإرهاب والحقيقة التي سيطرت عليها واشنطون وقصفها السخيف لمصنع الشفاء والذي أعترف بأنه كان نتيجة لزيادة كوارث وإخفاقات الاستخبارات الأمريكية.

رفضت المقالات الصحفية التي نشرت في مطلع سبتمبر2001م تصديق ادعاءات حكومة كلينتون علي الحكومة السودانية وهجماتها الإرهابية علي الولايات المتحدة. المجلة الأميركية "فانيتي فير" وصحيفة "المراقب" البريطانية كتبتا في مقالاتهما في سبتمبر2001م أن السودان حاول جادا التعاون مع الولايات المتحدة لعدة سنوات فيما يتعلق بالقاعدة وأسامة بن لادن ولكن واشنطون رفضته مرارا وتكرارا عام 2000م . وأيضا أثبتت صحيفة "واشنطون بوست" أن السودان قدم عرضا لتسليم أسامة بن لادن للحكومة الأمريكية عام 1996م كما قام بتسليم كارلوس ذا جاكال لفرنسا عام 1994م ، ورفض العرض بدهشة. في غضون الهجوم الإرهابي في 11سبتمبر2001م؛ صرح الرئيس كلينتون في تسجيل فيما بعد أن رفضه للعرض السوداني كان "الغلطة الكبرى" في فترة رئاسته.

بعد سنوات عديدة من الرفض المستمر لدعوات حكومة السودان للاستخبارات الأمريكية وموظفو مكافحة الإرهاب المجيء إلي السودان للتحقق مما يريدون؛ حضرت مجموعة من ال (سي آي أي) و ال(اف بي آى) وقسم الدولة لمكافحة الإرهاب وكانت مجموعات من الاستخبارات تأتي إلي السودان باستمرار بطلب من حكومة الخرطوم في بداية عام 2000م قبل هجوم 11سبتمبر2001م بثمانية أشهر. أكدت صحيفة "المراقب" في مايو 2001م أن هذه المجموعات برأت السودان من إدعاءات الإرهاب. في أغسطس 2001م أكد مسئولو حكومة بوش أن التعاون الأمريكي السوداني في محاربة الإرهاب كان إيجابيا؛ وقيل أن هذا التعاون للاستخبارات الأمريكية السودانية "غطي كل شيء". حقيقة واعتمادا علي التحريات الشاملة وافقت الولايات المتحدة علي رفع عقوبات الأمم المتحدة عن السودان. في ديسمبر 2001م أكد وزير الدولة الأمريكي للشؤون الأفريقية والتر كانستنير أن السودان كان متعاونا مع الولايات المتحدة لفترة من الزمن قبل الهجوم علي مركز التجارة العالمي وأن هذا التعاون وصل مراحل

جديدة منذ 11سبتمبر: "نحن نقدر علاقة الخرطوم بنا". وكشفت توقعات حكومة كلينتون الدعائية.

كانت هنالك استمرارية إضافية سالبة لدعاية الإرهاب لكلينتون البيت الأبيض . وعلي أساس ادعاءات واشنطون عن تورط السودان في الإرهاب ، وقع الرئيس كلينتون الأمر التنفيذي (13067) تحت طائلة قانون قوى الاقتصاد الطارئ العالمي وقانون الطوارئ القومي و بموجبها تم فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية الشاملة علي السودان؛ معلنا أن "سياسات دستور السودان تشكل تهديدا استثنائيا وغير عاديا للأمن القومي والسياسات الأجنبية للأمم المتحدة". وذكر أن حكومة كلينتون قدمت هذه العقوبات نتيجة "للاستمرار المباشر للنظام السوداني في رعاية الإرهاب العالمي".

تتجدد أوامر العقوبات علي السودان كل عام منذ عام 1997م. وجعلت هذه العقوبات من غير القانوني تدخل أي مواطن أمريكي في عقود تتعلق بالسودان. وهذا حرم الحكومة السودانية من أي تمثيل أمريكي محترف داخل الولايات المتحدة ولم يستطع السودان الاحتفاظ بأي علاقة عامة أو استشارية الشؤون العامة أو مقعده داخل الولايات المتحدة. سحبت الحكومة السودانية سفارتها بواشنطون في احتجاج عقب الهجوم علي مصنع الشفاء للأدوية؛ هذا الفعل أتاح الفرصة لدعايات معارضي السودان: دعـاية تلـو الأخـرى حـتى تكـدست الدعـايـات فيما يتعـلق بالســودان.

دراسة حالة عن الدعاية المدعومة من قبل الدولة:

لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية:

واحدة من الوسائل التي استخدمتها حكومة كلينتون في حملتها الدعائية ضد السودان هي المنظمات الأمريكية المدعومة فدراليا التابعة للجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية. أنشأت هذه اللجنة بموجب قانون حرية الأديان العالمية الذي سنه الكونغرس الأمريكي عام 1998م ؛ويتطلب هذا القانون تقريرا سنويا عن الحرية الدينية، نشرت اللجنة تقريرها الأول عن حرية الأديان بنهاية عام 1999م. وليس مدهشا أن السودان وضع ضمن الدول الخمسة التي سميت "دول الاهتمام الخاص" وهم الصين وإيران والعراق وميانمار. السودان البلد ذو الكنائس الكبيرة والمئات من الكنائس الصغيرة والسكان النصرانيين النشطين شماله وجنوبه؛ ضم لقائمة الإرهاب مع أن هنالك دول من غير الشرعي فيها أن يلبس النصرانيون الصليب. و خرجت اللجنة عن طريقها لتركز علي السودان. وفي اجتماع لجنة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان الذي عقد في جنيف في مارس2000م والذي تحدث فيه كل من رابي سابر ستين رئيس لجنة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية والسفير روبرت سيبل سفير الولايات المتحدة العام لحرية الأديان العالمية وقالوا: "أنهم كرسوا جميع وقتهم على السودان خلال مناقشتهم مع منظمات العمل المدني والصحافة".

والدليل غير المثبت أنه في أثناء نجاح الصور الدعائية عن السودان وخاصة في واشنطون؛ وصفت لجنة الأديان صورة السودان بأنه نظام إسلامي متعصب وأداة قمع منظم للنصرانية إلا أن الوصف ببساطة ليس حقيقيا. عمل المسيحيون السودانيون في مناصب مهمة خلال الحياة السياسية السودانية. ومنهم نائب الرئيس السوداني وأعضاء بمجلس الوزراء وسفراء و وتشريعيين وعمال مدنيين. وكما ذكرت اللجنة أن هنالك العديد من الكنائس في جميع أنحاء السودان شماله وجنوبه وأن النصرانيون يمكنهم التعبد بحرية في هذه الكنائس، وأيضا هنالك المئات من المراكز والمدارس الكنسية. وأكدت اللجنة وبرغم صورها الدعائية أن غير المسلمين من جنوب السودان استثنوا من حكم الشريعة الإسلامية. وذكرت اللجنة أيضا أن مجموعات مسيحية عديدة سمح لها ببناء كنائس جديدة وسمحت لهم الحكومة بأداء صلواتهم في الأماكن المخصصة لهم. ووثقت اللجنة أيضا أنها علمت بأن شخصا واحدا فقط تم سجنه بسبب "معتقدات دينية رسمية".

اختلفت إدعاءات اللجنة مع الملاحظات الأكثر موضوعية للآخرين. فمثلا ذكرت الحكومة البريطانية في برلمانها في عام 2001م ردا علي سؤال عن الدين في السودان:

لم يطبق قانون الشريعة الإسلامية في معظم الحالات علي مناطق الأغلبية المسيحية كجنوب السودان، وهنالك أيضا القانون الاتحادي الذي يخالف حرية الأديان مثل (النظام المصرفي الإسلامي). الوضع سيئ للمسيحيين في مناطق الأغلبية الإسلامية كالخرطوم وما حولها والتي يواجهون فيها تطبيق الحدود الإسلامية.

في نوفمبر 2001م، علق المسئول الخاص للأمم المتحدة عن أوضاع حقوق الإنسان في السـودان قائلا:

أخيرا، مع أن كل النظراء الذين قابلتهم اتفقوا علي الرأي الذي يقول أنه ليس هنالك اضطهاد ديني في السودان إلا أن بعض الكنائس قد واجهت صعوبات وأحيانا تنهكها الإجراءات الثقيلة والطويلة التي تعوق حرية حركتهم داخل وخارج القطر.

في مارس 2002م، كتب راندولف مارتين مدير العمليات في لجنة الإنقاذ الدولية وهو المراقب الذي تجول تجوالا شاملا داخل السودان مقالا في صحيفة "الشؤون الأجنبية" أن "ثقافة العرب في شمال السودان ليست أصولية إسلامية؛ خلال تجوالي في القطر لاحظت أن الغربي لا يشعر بأي نوع من الكراهية العميقة أو الخوف من الأجانب الذي يوجد في بعض البلدان الأخرى كإيران وطالبان وأفغانستان أو باكستان".

كتب أيضا الصحفي جيمس ام سي ميكنلي في صحيفة "نيويورك تايمس" "في يوم الأحد تمتلئ كنائس الخرطوم بكمية كبيرة وتفيض من المسيحيين الذين يؤدون صلواتهم بحرية و ازدادت جماعات المصلين ؛ واحدي القياسات لقوة المسيحيين هنا أن في السنوات الحالية يفتتح القسيسين الكاثوليك أكثر من(7000) معمودية جديدة كل عام. وقال مسئولو الكنائس في عشرات المقابلات أن "المسيحيون شاكرون لأنهم لم يواجهوا معارضة واضحة، وأن لهم حرية الحركة أينما أرادوا وأنهم يتعبدون في الأماكن المخصصة لهم". ونقل أيضا ميكنلي أن قسيسا كاثوليكيا قال "من الصعب القول أن هناك معارضة واضحة". وقيل أن التصورات التي نقلتها اللجنة عن السودان لا تتناسب مع الواقع وهي مثلا أن السودان "أكثر البلاد عنفا وخرقا لحقوق الدين والحرية والاعتقاد". أو ادعاءات الجمعية القومية للأناجيل وبيت الحرية لمحاربة الإبادة الجماعية للمسيحيين في السودان. وأدعي مركز حرية الأديان قطاع بيت الحرية عن السودان أنه "أكثر مكان في العالم للمعارضة الدينية وأكثر وحشية". ومن الصعب تفادي تعليق المسئول الخاص للجنة "ليس هناك مثيل لهذه المعارضة الدينية " لأسوأ دين في العالم وأكثر وحشية وإبادة جماعية ومعارضة.

تحدث بروفسير تيم نيبلوك أحد أكثر المتسلطين البريطانيين علي السودان والإسلام مشيرا إلي نقطتين يختلف السودان فيهما عن المفهوم الإسلامي عامة أولا: "القبول الواضح للإسلاميين السودانيين للديمقراطية الليبرالية وهي أنسب شكل من أشكال التنظيم السياسي للسودان التي

أيدتها الجبهة الإسلامية القومية. ودعمها للديمقراطية الليبرالية التي ذهبت بعيدا عن التعصب وعادة ما تحتاج الحركات الإسلامية إلي الشورى". ثانيا: النموذج العربي فيما يتعلق بالمرأة "يختلف اختلافا ظاهرا عن معظم برامج البلاد الإسلامية. والتأكيد على أن المرأة تهرب من الضغط الاجتماعي؛ ولها دورا كاملا في بناء المجتمع الجديد إضافة إلي دورها الأساسي في الأسرة". و حتي صحيفة "نيويورك تايمس" ذكرت أن مصدرها لم يكتب بنفسه لصلته بالنماذج الإسلامية ونقل عن دكتور الترابي المؤسس لأغلب النماذج الإسلامية بالسودان "معبرا عن النسخة المتسامحة للإسلام السياسي التي أقل محافظة بكثير من المملكة العربية السعودية وأقل محاربة بكثير من إيران".

الحقيقة الواضحة أن السودان قطر متعمق دينيا. في دراستها النقدية عن السودان وتحديدا في أن الرب له تسعة وتسعون اسما ، وثقت جوديث ميلر باهتمام أن:

حقيقة لعب الإسلام دورا أساسيا في السياسات الطائفية المزعومة منذ استقلال السودان. في بداية عام1957م طالب قيادات حزب الأمة والاتحادي بالتضامن مع الأخوان المسلمين مصادقين علي أن السودان أعلن جمهورية برلمانية إسلامية وأصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للحكم.

في مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الأمة الصادق المهدي الذي أطاحت بحكمه الحكومة الحالية وأن حكومته لم تطبق الشريعة الإسلامية التي طبقها الرئيس النميري في عهده ، وسجلتها ميلر في ملاحظتها عن الجبهة الإسلامية القومية وقالت ميلر أن: "إسلامهم اسميا، ولم يتجرؤوا علي قطع يد واحدة في سرقة".

المـــرأة فـــي الســـــودان:

ركز جزء من المحاولات الدعائية لتشويه صور التسامح الديني في السودان علي وضع المرأة في القطر؛ إنها قضية معلومة، بالمقارنة فإن السودان يمتلك واحدة من أكثر الحركات النسائية النشطة في العالم العربي والأفريقي. وحتى المصادر المعادية للحكومة السودانية أثبتت أن حقوق المرأة لم يعتدي عليها في السودان "بالمقارنة مع نساء أكثر الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط الأخرى... أصبحت المرأة السودانية ممثلة جيدا في الحياة العامة".

لاحظ بروفسور فلوهر لوبان الخبير المختص بشئون المرأة في السودان أنه:

عندما بدأت عملي في السودان عام 1970م صدمت بالاختلاف الواضح بين المرأة المحكومة السالبة التي توقعتها من خلال دراساتي عن المجتمع العربي والإسلامي؛ والحقيقة التي وجدتها في معاملاتي مع المرأة السودانية. جمعت المرأة السودانية ما بين قوة مظهرها الخارجي ومتانة العقل والروح معا مثل أغلب السودانيين مع الكرامة والكرم. حركة ونشاط المرأة في الأماكن العامة في المناطق المدنية أقل محدودية من الماضي أو في كثير من المجتمعات الإسلامية المحافظة. تقييد المرأة في المناطق الريفية هو المعيار، فالحجاب والتقييد من مظاهر الحياة البرجوازية الريفية في العالم العربي والحجاب ليس تقليدا ثقافيا في السودان.

وأيضا قام بروفسور لوبان بجدولة التحرر الاقتصادي للمرأة السودانية: "النساء يتحركن لعدة مناطق في المجتمع رغم المنع التقليدي لعملهن في المصانع والروتين الحكومي والمجالات المهنية وهذا التحول البطيء واجه القليل من المعارضة".

ينص دستور السودان لعام 1998م على أن كل السودانيون متساوون أمام القانون دون تمييز جنسي أو عرقي ، ورسخ هذا في المادة (21) من الدستور وتعتمد كل قوانين العمل علي المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. كرر ونفذ دستور 1998م شروط فرص التوظيف المتساوية السابقة التي نص عليها دستور 1973م. نفذت هذه الأحكام في قانون الخدمة المدنية لعام 1997م والتي أعطت حقوق متساوية للوظيفة المتساوية وتعتمد المنافسة المفتوحة علي المقدرات والشهادات والخبرات؛ وحقوق معاش متساوية والمساواة في الإجازات والعطلات مع اعتبار أن المرأة تمنح إجازات خاصة إضافية. أعلن الرئيس السوداني في نوفمبر 2000م أن تمنح المرأة إجازة أمومة سنتين مدفوعة المرتب. مع أن معظم النساء يعملن في القطاع الزراعي إلا أن نسبة كبيرة منهن يعملن في مهن احترافية مثل سفراء وأساتذة جامعات وأطباء ومحامين ومهندسين وضباط جيش برتب عليا وصحفيين ومعلمين. ومثال لذلك هنالك نساء يعملن في مناصب عليا في الشرطة. كتبت الحكومة البريطانية أن "عددا ضخما من النساء يعملن في الوظائف الحكومية والجيش". في عام 1996م نشرت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لدول أفريقيا مقالا بعنوان "الدور الأفريقي للأخوات المتميزات". وسجلت قائمة بخمسين من النساء المتميزات في أفريقيا، عشرة منهن سودانيات وتضم هذه القائمة أكاديميين ومحامين وصحفيين وأطباء نفسيين.

سياسيا، مثلت المرأة السودانية جيدا حيث أشركت في السياسات القومية منذ منتصف الأربعينات ؛ وأعطت المرأة حق التصويت عام 1953م. في السودان للمرأة حق مقدر في أن تختار و تختار في الانتخابات الرئاسية والاتحادية والمحلية والإقليمية. للمحافظة الفطرية التوازنية ولضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية يوجد نظام عددي يضمن أقل عدد من المقاعد لمشاركة المرأة في الهيئات التشريعية الولائية والاتحادية. وخصصت ربع المقاعد البرلمانية الاتحادية للمرأة. وأيضا ضمنت المرأة أقل من 10% من المقاعد في الهيئات التشريعية الولائية الأخرى والهيئات المحلية المنتخبة وترأست المرأة لجان اختيار داخل مجلس النواب القومي الاتحادي. هنالك أيضا نساء عملن في منصب وزير في الحكومة السودانية منذ عام 1970م ؛ وهنالك العديد من النساء يعملن في منصب وزير في الحكومة الحالية أو يترأسن وزارات مثل الصحة والرعاية الاجتماعية والخدمة العامة والعمال وشؤون مجلس الوزراء . كانت إحسان عبد الله الغبشاوي وزيرة بارزة لوزارة الصحة عام 1996م؛ وكانت هنالك امرأة أخري مشهورة وهي اجنيس لوكودي والتي عملت كوزيرة للخدمة العامة والأيدي العاملة وهي كاثوليكية من جنوب السودان وعملت كوالي لولاية بحر الجبل منذ عام1994م - 1998م؛ وفي عام 2000م عينها الرئيس السوداني مستشارة لشؤون المرأة بمجلس الوزراء. وهناك أيضا نساء يعملن مستشارات لشؤون المرأة في مجلس تنسيق الولايات الجنوبية، وهنالك نساء عملن وما زلن يعملن في منصب وزير في العديد من حكومات الولايات، ويوجد وحدة سياسة المرأة التي تتبع لوزارة التخطيط الاجتماعي والتي تقوم برسم الخطط والسياسات القومية لتطوير المرأة. ويوجد وحدات لتطوير المرأة في أغلب الوزارات والهيئات والمؤسسات ومؤسسات التعليم العالي ويعتبر إتحاد المرأة مؤسسة معروفة بصورة رسمية لتنظيم المرأة.

دائما ما يركز علي صحة المرأة في السودان، وأول مدرسة للقابلات في أفريقيا فتحت في السودان عام 1921م. اهتمت الحكومة السودانية بأسبقية برامج صحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية وقالت الحكومة أن برامجها غطت 80% من جميع نساء السودان.

لاحظ بروفسور فورهيد لوبان الدور الرائد للمرأة السودانية في المجال القانوني- وبالمقارنة مرة أخرى مع الدول الإسلامية والعربية الأخرى:

في عام 1970م اتخذ الشيخ محمد الغزالي القاضي الجليل في المحاكم الإسلامية خطوة جريئة عندما عين امرأة قاضي في نظام الشريعة القانوني. وقام الشيخ بتعيين ثلاثة نساء أخريات في ذلك الوقت وهن فقط الذين عيّن حسب علمي في العالم الإسلامي المعاصر.
ومن الدول التي تبعت النهج السوداني فيما بعد مثلا لبنان والأردن وموروكو وسوريا وتونس.

عينت فريدا إبراهيم في وظيفة قاضي عام 1972م وقالت: "*عينت في محكمة الخرطوم شمال الجنائية وامتحنت ومن ثم أخذ رأي المحلفين، وأنا أول امرأة في الوطن العربي تعمل في وظيفة قاضي. يجب السماح للمرأة العربية أن تثبت قدرتها في هذا المجال وتبديد مفهوم المجتمع العربي في شيئين وهما طبيعة المرأة المتسامحة وأن الشريعة الإسلامية تمنع عمل المرأة في وظيفة القاضي...على العموم المرأة لها مكانتها في السودان لهذا السبب لم يطالب أي شاكي أو متهم في المدن أو الأرياف بإقالتي طيلة فترة عملي كقاضية*". وذكرت أيضا أن قوة الحكومة الحالية "علي أي حال لم تؤثر علي وضع النساء العاملات في القضاء". وأخيرا عينت فريدة إبراهيم في منصب رئيس العدل بولاية الخرطوم وهي أكثر ولاية مؤثرة في السودان الاتحادي.

قالت قاضي المحكمة العليا السودانية سنية حمزة وهي من أشهر أعضاء القضاء السوداني: "عينت أول امرأة سودانية في وظيفة قاضي عام 1963م. ولدينا العديد من النساء يعملن في هذه الوظيفة (67) من (800) مقارنة مع الدول العربية الأخرى أو حتى الدول الأوربية وفي مناصب عليا وخمسة منهن يعملن في المحكمة العليا". وأيضا ذكرت سنية أن: "النساء لهن حقوق متساوية مع الرجال حقيقة وقانونيا؛ نقود سياراتنا ولنا فرص عمل متساوية ومعظم الأعمال المكتبية تقوم بها النساء". وأثبتت أنه مازال هنالك بعض التحفظ في عمل المرأة في الوظائف العليا: "يمكن القول أن النفور من قبول عمل المرأة كقاضية ليس مقصورا علي السودان فحسب أو الدول الإسلامية أو النامية؛ والحقيقة أن السودان متطور جدا في هذا الخصوص".

سعت الحكومة السودانية الحالية لتعزيز الوصول والمساواة في التعليم بين الرجال والنساء؛ وأصبح الآن عدد النساء أكثر من عدد الرجال في الجامعات. ارتفع عدد الطالبات الآن في التعليم العالي إلي نسبة 62% مقارنة بنسبة 47.2% في عام 1995م؛ وانعكس هذا أيضا علي التعليم الثانوي ما بين عام 1993-1998م حيث ارتفعت نسبة التسجيل إلي التعليم الثانوي إلي 75%. يرجع التعليم الرسمي للنساء إلي بداية القرن العشرين؛ حيث أنشأ شيخ بابكر أول مدرسة خاصة لتعليم البنات عام 1907م ونتج عن دخول أسرة شيخ بابكر في التعليم النسوى إنشاء جامعة الأحفاد للبنات، وكان يعمل طيلة الوقت علي تجويد تعليم المرأة ومساواتها في كل أوجه المجتمع السوداني. تدرس بجامعة الأحفاد أكثر من(4600) طالبة وعشرات الآلاف من الطالبات يدرسن في عدد من الجامعات السودانية الأخرى؛ وكانت أكثر نسبة تسجيل للمرأة في الجامعات السودانية في السنوات الخمسة الأولي من التسعينات وهي أكثر من العدد الكلي للنساء اللائي دخلن الجامعات منذ الاستقلال عم 1956م.

وحقيقة أن السودان من أكثر الدول التي فسحت المجال للمرأة وحقوقها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا داخل العالم العربي والإسلامي.

مع احتمال أن السودان بعيد عن المثالية إلا أنه لا يملك مبررا واحدا للاهتمام الموجه ضده من هيئة الولايات المتحدة لحرية الأديان العالمية؛ الاهتمام الذي رّكز علي السودان من أناس لم يزوروه أبدا بالرغم من الدعوات الكثيرة التي قدمت لهم، والذين يثقون بوعي أو لاوعي بمصادر موالية لهم لمدهم بالمعلومات. ومن المؤسف أن المنظمة سمحت لنفسها أن تستخدم كل أنواع الدعاية الظاهرة الموجهة علي السودان، وبهذا الفعل فقد أضعفت مصداقيتها في حرية الأديان كما فعلت حكومة الولايات المتحدة والكونغرس. وكتب أيضا أن الطبيعة الدعائية للهيئة أدي إلي صراع بينها وبين هؤلاء الباحثين الأكثر صدقا في متابعة قضية حرية الأديان.

دراســة حـالـة عن الـدعـايـة المـدعـومـة مـن قـبـل الـدولـة:

إدعاءات تلاعب السودان بالمساعدات الإنسانية:

ادعت حكومة كلينتون مرارا وتكرارا أن الحكومة السودانية تدخلت بتعمد في المساعدات الإنسانية للأجزاء السودانية المتأثرة بالحرب المدنية. ادعي الناشط المعروف ضد السودان إريك ريفس أستاذ اللغة الإنجليزية في "كلية اسميث ماساشويست" مثلا أن "كل الشيء الحاصل لمواطني جنوب السودان دليل علي عزم الحكومة السودانية لوقف المساعدات الإنسانية إلي الجنوب". مع أن هذه الإدعاءات قامت بها حملة معارضو السودان وقامت بنشر الدعاية ضده إلا أنها لم تعكس الحقيقة.

قدمت عملية دعم الحياة السودانية المعونات الإنسانية للأجزاء السودانية المتأثرة بالحرب. بدأت عملية دعم الحياة السودانية عملها في عام 1989م تحت رعاية الأمم المتحدة وبموافقة وتعاون الحكومة السودانية؛ وهي تتكون من منظمات دعم منسجمة معا وهم برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي ومنظمة اليونيسيف و خمس وثلاثون من منظمات المجتمع المدني الأخرى. وهذه المنظمات تعمل علي إحضار الغذاء والدعم الإنساني لمناطق جنوب السودان الأكثر تأثرا بالحرب والجفاف، وتتبع هذه المناطق إما للحكومة السودانية أو المتمردين. ولأول مرة في التأريخ توافق حكومة بنقل مساعدات المنظمات الخارجية للمتمردين عليها. كتبت صحيفة "ذا قواردين" أن "معظم المتأثرين بالحرب يعيشون في مناطق سيطرة التمرد ويتم الوصول إليهم عن طريق الطيران الكيني، وعادة ما ترفض الحكومات التي فيها حروب أهلية السماح بدعم من خارج حدودها". وأكدت صحيفة "العون الإنساني" أنه "لأول مرة توافق حكومة رغم انتهاك سيادتها القومية بقبول دعم المنظمات الإنسانية لمناطق المتمردين عليها؛ وأكثر من ذلك قرر المفاوضون أن المناطق المدنية المتأثرة دعمت من مدينة لوكيشوقيو بكينيا وهذه أول عملية تخطي شرعي للحدود لنقل المعونات الإنسانية".

بحث مخطط عملية دعم الحياة السودانية لإحضار الغذاء والمساعدات الإنسانية للمناطق الأكثر تأثرا بالحرب والجفاف في جنوب السودان وهذه المناطق جزء منها يتبع لمناطق التمرد والجزء الآخر يتبع للحكومة السودانية. وعمل المخطط السوداني في مناطق صراع أخرى تتضمن أجزاء أخرى من قارة أفريقيا. وللرد علي الإدعاءات التي تقول أن الخرطوم سعت لتجويع الجنوبيين وأنها بطريقة ما "استخدمت المجاعة كسلاح للإبادة الجماعية"؛ فقد أثبت المجتمع الدولي أن عدد مواقع غذاء عملية دعم الحياة السودانية التي وافقت عليها الخرطوم لجنوب

السودان والتي خدمها الطيران السوداني لخمس سنوات وكان عدد مواقع الغذاء عشرة في عام 1992م وازدادت إلي (200) موقع بحلول عام 1997م ؛ وكل هذه المواقع أنشأت بموافقة الحكومة السودانية ولم يكن هنالك إلزام عليها بزيادة المواقع. وأيضا كان هنالك ازدياد مماثل وسريع في عدد المنظمات المدنية التي تعمل داخل إطار عملية الحياة السودانية، وكان هنالك ست أو سبع فقط من المنظمات التي تعمل في القطاع الخاص في عام 1992م ، والآن جمعت عملية دعم الحياة السودانية منظمة الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسيف وأربعين منظمة مدنية أخري.

يحاول المروجون للدعاية تشويه صورة السودان ووصفه بأنه يمنع نقل الغذاء للجنوبيين السودانيين ولكن هذه الإدعاءات تبددت بحقيقة ازدياد عدد مواقع نقل الغذاء إلي عشرين ضعف في السنوات العديدة السابقة (وكلها إلي مناطق سيطرة المتمردين). وإضافة إلي ذلك، هذه الإضافة في المواقع كانت بموافقة الحكومة السودانية (سلطات الخرطوم) رغم علمها بأن الحركة الشعبية كانت تستحوذ علي كمية كبيرة من هذه المساعدات لاستخداماتها الشخصية.

ومثال لما ذكر سابقا، ذكر مونجستر سيزر ماذولاري أسقف الرومانية الكاثوليكية لأسقفية رمبيك المتأثرة بالمجاعة في يوليو1998م أن الحركة الشعبية كانت تسرق 65% من المساعدات الغذائية المنقولة للمناطق المتأثرة من جنوب السودان. وذكر أيضا آيقنس فرانس برسى (عامل في منظمات الإعانة) أن "أكثر الإعانات المنقولة لأكثر من مليون ضحية في المناطق المتأثرة في جنوب السودان تنتهي إلي أيادي جيش الحركة الشعبية".

وأيضا كذبت ادعاءات عدم التعاون السوداني مع المعونات الإنسانية بإجماع قرارات الأمم المتحدة التي شكرت و"قدرت" تعاون الحكومة السودانية مع الموافقة والترتيب لتسهيل "عمليات الإعانة".

ادعـاءات صنـع الحـكومـة للمجـــاعة:

ناشطين مثل ريفس الذي ادعى كثيرا أن "نظام الخرطوم استخدم المعونات الإنسانية والغذائية بطريقة منظمة كسلاح للحرب" وأن "المجاعة هي سلاح الخرطوم للإبادة الجماعية". وذكر في أوج الحرب التي تقودها المجاعة في الصيف الماضي أن الأمم المتحدة أثبتت أن (2.6) من البشر وخاصة الأطفال كانوا في خطر المجاعة.

رغم الانتهاك أن مجاعة سنة 1998م قامت بها الحكومة إلا أن ريفس لم يذكر الأسباب الأساسية للمجاعة أو أنه يجهلها. فمثلا لعب الجيش الشعبي لتحرير السودان دورا كبيرا في صنع المجاعة؛ في يناير الماضي لعام 1998م قاد كاربينو كوانين بول القائد بجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي كان يدعم سابقا عملية السلام الداخلية للحكومة السودانية هجوما علي مدينة واو في جنوب السودان، أدى هذا الهجوم والصراعات التي عقبته إلي خلل شديد في الوضع الأمني وتوزيع الغذاء في المنطقة. ومسئولية التمرد في جزء كبير من المجاعة ذكرته وكالة "سي ان ان" في عنوان عريض "وكالات العون الإنساني تضع اللوم علي المتمرد السوداني المتقلب:

قال الملاحظون أن معظم الفوضى الحالية نتجت عن صنيع رجل واحد هو كاربينو كوانين بول العضو المؤسس لحركة التمرد وهو الذي ساعد قوات التمرد لحصار ثلاثة مدن تتبع للحكومة مما أدي إلي نزوح المواطنين إلي الأرياف.

نشرت أيضا مجلة "الأخبار الأسبوعية" في 18مايو 1998م أن "عمال المساعدات يضعون معظم اللوم علي رجل واحد وهو المتسبب في الكرب الحالي لجنوب السودان وهو قائد الدينكا المتقلب الآراء كاربينو كوانين بول". ومن الواضح أن منظمات المساعدة نفسها أخطأت في تقييم الوضع في الجنوب. ووثق مراسل "بي بي سي" بأفريقيا جورج ألاجيا عن الأوضاع في جنوب السودان في زيارته عام 1998م:

في مطلع تلك السنة كانت هنالك دلائل متزايدة عن نقص الغذاء في هذه المنطقة المكتظة بالسكان المتفرقين. كانت هنالك دائما مجاعات في جنوب السودان ولكن ذكرت منظمات العون الإنساني مثل "أكسوفام" و"ميديسنس سان فرونتيرس" و حماية الأطفال البريطانية أن مجاعة عام 1998م من أسوأ المجاعات التي مرت علي جنوب السودان؛ ورفضوا أن يعتبروها حالة طوارئ أو تشجيع أي عملية معونة إضافية أكثر من الذي يفعلونه. وقال السكان أنفسهم أشياء أسوأ من المعتاد عند زيارتي لمدينة التونج وكان هذا كافيا بالنسبة لي. ناقشت في رسالتي العاجلة أن المراوغة فيما يحدث (أي عدم نقله بصورة واضحة) سينتج عنه مجاعة ولن يفيد الندم عندما يموت الناس. اتفق معي في هذا التقييم واحد أو اثنين من موظفي المنظمات ولكنهم منعوا من قول ذلك علي الكاميرا وأمروا بإتباع نهج منظماتهم. وذهبت المنظمات بعيدا إلي نيروبي ونوقش تقريري هناك، ونوقشت أيضا بعض الخيارات؛ وواحدة من هذه الخيارات بعنوان محاولة الحد من تحركاتي في جنوب السودان. وثبت أنه بعد أسابيع قليلة قبلت الوكالات بخطورة الأزمة.

إضافة إلي ذلك بدأ جيش الحركة الشعبية في مارس من العام 2000م بطرد منظمات المجتمع المدني العالمية التي رفضت توقيع مذكرات مساعدة تسحب بواسطة جيش الحركة. لم تقبل منظمات العون الإنساني هذه المذكرات والمطالب والتي تتضمنها مثلا سيطرة جيش الحركة علي توزيع المساعدات الإنسانية ومطالبة المنظمات للعمل حسب أهدف جيش الحركة أكثر من الأهداف الإنسانية .شعر أثنا عشرة من منظمات العون الإنساني أنهم غير قادرين علي البقاء والعمل في جنوب السودان تحت الشروط المفروضة عليهم من جيش الحركة. وتوفر هذه المنظمات 75% من المعونات الإنسانية الداخلة إلي جنوب السودان. أثر انسحاب هذه المنظمات مباشرة على (40) مليون دولار من ثروة برامج الإعانة. وذكرت المنظمات المطرودة أن مليون شخص من السودانيين الجنوبيين كانوا في خطر نتيجة لقرار جيش الحركة الشعبية بطردهم. وشرحت الأمم المتحدة أن طرد جيش الحركة الشعبية لمنظمات المجتمع المدني:

خلق فجوة في قوة انسجام منظمات عملية دعم الحياة السودانية للتذويد الكافي من المساعدات الإنسانية لشعب جنوب السودان المعرض للحرب والحرمان لعقود من الزمان، ومن الصعب الوصول إلي حالة الطوارئ والصحة والري وتأمين الطعام للأسر وبرامج صيانة المياه والصحة العامة".
كل هذا وغيره تم تجاهله من قبل الذين يروجون الدعايات ضد الســـودان.

دراســـة حـــالـــة فـــي الدعـــــــاية:

إدعاءات القصف المتعمد للمدنيين في الصراع السوداني:

ركز الإعلام والعديد من الحكومات و ومنظمات المجتمع المدني للعديد من الدول علي قضية قصف القوات الجوية السودانية لأهداف مدنية في الحرب الجارية في جنوب السودان في السنوات الحالية. مع أن هنالك اهتمام شرعي لأي قصف يؤثر علي المدنيين إلا أن هذه القضية نفسها أصبحت موضوع حملة دعائية ضخمة والتي حرفت مفهوم الصراع وشوهته بالنفاق والمعايير المزدوجة. أصبح القصف الجوي شكلا للعديد من الصراعات منذ بداية القرن الماضي، وهو بالتحديد الخيار الذي استخدمته الولايات المتحدة ومنظمة الناتو بقوة ضخمة في التسعينيات من القرن الماضي و حتى الألفية الجديدة وأصبح سلاحهم المختار. استخدام القوات المسلحة السودانية للقصف الجوي في فترة الحرب الأهلية في بلادهم هي قضية معلومة؛ واختارت الحكومة السودانية التعامل بالقصف الجوي مثل ما اختارت القوات الأمريكية وقوات منظمة حزب شمال الأطلسي التعامل به في صراعاتها في يوغوسلافيا وكوسوفو وحاليا في أفغانستان، ومن الواضح أن في هذه الصراعات مات وجرح العديد من المدنيين فيها في فترة القصف الجوى.

ومخافة أن يكون هناك أي شك حول الوضع المذكور في هذه الطبعة؛ فإن من غير المقبول في أي حرب موت المدنيين أو جرحهم أو التدمير الجزئي أو الكلي للبنيات التحتية لهم. أي استهداف متعمد للمدنيين يشكل خرقا شنيعا لحقوق الإنسان ويعتبر جريمة حرب. عم ماذا يبحث هذا الجزء وما الشيء الذي يريد فعله؟ يبحث هذا الجزء لفحص الإدعاءات حول القصف السوداني علي خلفية استخدام القصف في مناطق الصراع التي ذكرت والمحاولة بقدر الإمكان لقطع الإدعاءات التي ظللت هذه القضية.

في مستهل الحرب ضد نظام طالبان والقاعدة في أفغانستان ذكر وزير الدفاع الأميركي دونالد أتش رومسفيلد عموما أنه: "ليس هناك أمة في تاريخ العالم فعلت كما فعلت الولايات المتحدة لتفادي إصابات المدنيين في هذا الصراع". وذكر أيضا "لا أعتقد أن هنالك حملة قصف جوي في تأريخ العالم كانت أكثر حذرا ودقة منا". ومع ذلك فإن في فترة أشهر القصف الأمريكي العديدة على أفغانستان فقد قصفت القوات الجوية الأمريكية العديد من المستشفيات ودور المسنين

والمساجد والمناطق السكنية في العديد من المدن والقرى ومكاتب للأمم المتحدة ومواقع للصليب الأحمر وحفلات زواج والعديد من الناقلات المدنية وقتلت آلاف المواطنين.

قدر الأكاديمي الأميركي مارك هيرولد أن عدد القتلى المدنيين في أفغانستان جراء القصف الأمريكي عليها يتراوح ما بين (3.125) و (3.620) شخص في الفترة ما بين 7 أكتوبر 2001م إلي 31 يوليو 2002م. خمنت صحيفة "بوسطن قلوب" في فبراير 2002م أن العدد الكلي للقتلى "يقدر بألف شخص أو أكثر". وقدرت أيضا صحيفة "لوس أنجلوس تايمس" أن الموتى المدنيين كانوا أكثر من ألف شخص. وذكر مسئولون من مؤيدي التحالف الشمالي الداعمين لأمريكا أنفسهم أن الطائرات الحربية الأميركية قصفت العديد من القرى داخل مناطق طالبان في عطلة نهاية الأسبوع ليومي 1-2 ديسمبر أدت إلي مقتل أكثر من (300) مدني وكذلك العديد من القيادات الكبار في طالبان. في مطلع ديسمبر لعام2000م قتلت القذائف الذكية ثلاثة من أفراد القوات الخاصة الأمريكية وجرحت 19 آخرين وكذلك قتلت و جرحت العشرات من مقاتلي طالبان. وأيضا جرحت قذائف مشابهة حامد كرازاي القائد الأفغاني المقبول أمريكيا والذي اختير فيما بعد كرئيس لأفغانستان. وزعمت طالبان في الأول من نوفمبر لنفس العام أن (1500) مدني قتلوا جراء القصف الأميركي؛ علي أي حال فإن القصف الأمريكي سبب اهتمام كبير من قبل منظمات حقوق الإنسان. في فترة حملة القصف الجوي لمنظمة الناتو علي كوسوفو؛ تسببت منظمة الناتو في قتل المئات من المدنيين في هجومها الجوي علي مناطق سكنية وقرى وقطارات سفر وجسور ومستشفيات و ناقلات مدنية وقوافل لاجئين. ومن المتذكر في حرب كوسوفو الجوية أن 2% فقط من القذائف غير الموجهة التي استخدمتها القوات الجوية البريطانية قد ثبت أنها أصابت أهدافها وكانت نسب ضرب قذائفها الذكية 72% فقط.

المتحدثون عن أنفسهم مثل وزير الدفاع الأميركي رومسفيلد علي الرغم من قوله أنه لا يعتقد أن "هنـالك حملة قصف جوي في تـاريخ العالم أكثر حـذرا ودقة منا" إلا أن الآلاف من المدنيين الأفغان قتلوا بسبب القصف الأميركي لعـــدة شهور؛ و بالمقارنة فإن الإصابات المدنية نتيجة لسنين الحرب العديدة للقوات الجوية السودانية علي جنوب السودان كانت أقل. ادعت مثلا لجنة الولايات المتحدة للاجئين المجموعة المعروفة بتحيزها ضد الخرطوم، من المحتمل أن أكثر من مائة من المواطنين ماتوا في فترة القصف الجوي لعام 2000م. كانت إصابات المواطنين جراء القصف الجوي في جنوب السودان أقل قبل ومنذ بداية هذه الدراسة.

اتهمت القوات الجوية السودانية بقصفها لمستشفيات ومواطنين في جنوب السودان كما اتهمت أمريكا. ذكرت كل من سلطات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والسودان أن أي إصابات للمواطنين في فترة صراعاتهم كانت غير مقصودة .

الحقيقة المعروفة أن الأخطاء تحدث في الحرب . وذكر وزير الدفاع الأميركي رومسفيلد هذه النقطة "الحرب قبيحة لأنها تتسبب في البؤس والمعاناة والموت، ونحن نري كل يوم ..... ما لا يحتاج أن يقال ... موت الأبرياء المشاهدين بسبب نيران العدو . ومن جهة أخري فإن الأمثلة كثيرة وفي الحقيقة أن هناك تأثيرات غير مقصودة لهذه الصراعات. وهناك أوامر محلية انتهت مع أنها يجب أن تبقي وتنفذ، ونحن جميعا نعلم ذلك وهذه حقيقة كل صراع". لم يكن هناك استثناء للحرب السودانية، لو أننا قبلنا مبررات الولايات المتحدة والناتو وأنهم لم يتعمدوا استهداف المدنيين في يوغسلافيا وكوسوفو وأفغانستان وان موت المدنيين وجرحهم في القصف الجوي لهذه الصراعات كان غير مقصود؛ عليه هنالك أيضا كل الأسباب لقبول التأكيدات

السودانية والتي طبقت مشابهة لأي فقدان أرواح أو جروح للمواطنين بالقصف الجوي في جنوب السودان. ورغم ذلك هنالك الذين أصروا علي أن استهداف المواطنين كان متعمدا - وهذه الإدعاءات تصنع أحيانا كجزء من حملات الدعاية.

عـــدم مصداقـــــية المصـــــادر:

القضية الأولي التي يجب فحصها جيدا هي مصداقية الذين ادعوا أن المدنيين قصفوا عمدا في فترة حملات القصف الجوي المعروفة. صرح وزير الدفاع الأميركي رومسفيلد أن في حالة أفغانستان كان نظام طالبان ببساطة كاذبا فيما يتعلق بإصابات المواطنين: "لقد خرجوا وكذبوا فيما يتعلق بإصابات المواطنين وأخذوا الصحافة إلي أماكن ليروا أشياء تقنعهم مع أن هناك أشياء أخري حقيقية حدثت غير ذلك". وقال رومسفيلد أيضا: "لقد رأينا مرارا و تكرارا أن طالبان أظهرت أشياء غير صحيحة ... وأن أكاذيبهم تناقلتها الصحافة والتلفزيون حول العالم".

كان هناك اهتمام متساوي لحالة السودان عن مصداقية الذين ادعوا أن القصف الجوي علي المدنيين كان متعمدا. أتت هذه الإدعاءات من مصادر موالية مشابهة. هذا الكم الهائل من الإدعاءات من صنيع الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنظمة العون الإنساني النرويجية وعدد من منظمات المجتمع المدني المتضامنة جدا مع جيش الحركة وعدد من منظمات المجتمع المدني الأخرى؛ ومثل طالبان قاموا بنشر هذه الدعايات حول العالم في التلفاز والصحافة. وكما أن الحكومة الأميركية قد ألحت في تحذيرها لإدعاءات طالبان فقد ألحت أيضا في تحذير مشابه لإدعاءات جيش الحركة الشعبية علي الحكومة السودانية. تحدث متحيزا د.بيتر نيابة العضو التنفيذي القومي لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان واصفا أكاذيب جيش الحركة الشعبية والتشويه والدعاية الرخيصة اللافتة للانتباه ... وأن حوالي 90% من المعلومات كانت خاطئة وخاصة معلومات الصراع التي كانت دائما ما تضخم وفيها شيء من المبالغة. كم عدد إدعاءات القصف المتعمد للمدنيين من جانب الحكومة آل إلي الدعاية الرخيصة التي وصفت أعلاه؟ وكذلك الإدعاءات التي قامت بها منظمة العون الإنساني النرويجية كانت مريبة. تحرت الحكومة النرويجية عن تورط منظمتها في الدعايات عن السودان. وذكرت في تقريرها أن:" تدخلت منظمة العون الإنساني النرويجية كمجموعة متماسكة وقد أخذت جانبا واضحا في الحرب". وهذا أيضا دليل علي أن منظمة العون الإنساني النرويجية عملت كمروج لدعايات جيش الحركة الشعبية. وذكرت الحكومة النرويجية في تقريرها: "كانت منظمة العون الإنساني النرويجية قادرة علي دعم عامة الناس بفضل الحركة الشعبية التي كانت في غاية الأهمية؛ وأعطت المنظمة الصحفيين موجزا للأحداث في جنوب السودان ودلتهم علي مواقع الصراع".

في صدي ادعاءات طالبان عن استخدم أمريكا للأسلحة الكيمائية ؛ ادعت منظمة العون الإنساني النرويجية في يوليو1999م أن قوات الحكومة السودانية تعمدت استخدام الأسلحة الكيمائية في جنوب السودان. وكما سنري لاحقا في هذه الدراسة أن الاختبار الشامل الذي قامت به الأمم المتحدة والسلطات البريطانية ومواصلة فينلاند في اختبار عينات من المنطقة التي أوردتها منظمة العون الإنساني النرويجية "التي أشارت إلي عدم التعرض للقصف بالأسلحة الكيمائية". وقامت الحكومة البريطانية باختبارات شاملة لعينات مماثلة وخلصت إلي "عدم وجود دليل لإثبات الاتهامات أن الأسلحة الكيمائية كانت مستخدمة في الأحداث السودانية". أيضا نتائج البحث التي قام بها معهد فينيش للتحقق من الأسلحة الكيمائية "أثبتت عدم وجود أسلحة كيمائية مماثلة". وكما اتهمت طالبان استخدام أمريكا للسلاح الكيمائي؛ فإن هناك تساؤل ما هي محاسن

التخطيط المتاحة التي يمتلكها السودانيين مثلا لاستخدام السلاح الكيمائي وخاصة المعلوم أن السودان خرج قريبا من العزلة العالمية.

استخـــدام المدنـــيين كـــدروع بشـــرية:

صرح وزير الدفاع الأميركي رومسفيلد أن: "ليس هناك شك أن: مسئولية أي إصابة في هذه الحرب علي الأفغان والأمريكان الأبرياء سببها طالبان والقاعدة. وهم الذين يختبئون في المساجد ويستخدمون المدنيين الأفغان "كدروع بشرية" بوضع مدرعاتهم ومدفعياتهم الثقيلة بالقرب من المدنيين والمدارس والمستشفيات وغيره. وعندما أثيرت قضية اتهامات طالبان بالضربات علي المدنيين فقد اتهموا أنفسهم". ومن الملاحظ أيضا أن مرشدو ال "سي ان ان" اقترحوا أن صحفيو ال "سي ان ان" يضعوا مسئولية الضربات علي المدنيين علي طالبان وليس علي الحكومة الأمريكية.

ادعت الحكومة السودانية أن المتمردين استخدموا المدنيين كدروع بشرية؛ وقد لوحظ أن لجيش الحركة تكتيك في استخدام البني التحتية والمباني والمناطق المدنية لأغراض عسكرية. ومثال لذلك القرار ألإجماعي الذي سنته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام1999م الذي ناقش "علي جيش الحركة الشعبية تحديدا التوقف عن استخدام المباني المدنية لأغراض عسكرية". وأدان المسئول الخاص لأوضاع حقوق الإنسان في السودان عام2000م جيش الحركة الشعبية لاستخدامه "المباني المدنية لأغراض عسكرية". ودعت الحكومة السودانية مرارا وتكرارا المجتمع الدولي للضغط علي جيش الحركة الشعبية لإيقاف استخدام المدنيين كغطاء لهم. ومثال آخر في سبتمبر 2000م، دعا وزير الخارجية السوداني مصطفي عثمان إسماعيل الأمم المتحدة "للضغط علي الحركات المتمردة لإيقاف استخدام المباني المدنية مثل المدارس والمستشفيات كدروع بشرية". وكرر القول في هذا الشأن المسئول الخاص لحقوق الإنسان في السودان فيرهارد بام في نوفمبر 2001م قائلا: "أحيانا تتوسط معدات ومدرعات جيش الحركة الشعبية البني التحتية للمدنيين وهي التي أثرت في معدل إصابات المدنيين في فترة القصف الجوي السوداني عليها". وأيضا في الاجتماع البرلماني المشترك للاتحاد الأوربي-الأفريقي ومجموعة دول الكاريبي والباسيفيكي في أكتوبر2001م قاموا بتسجيل "كان اهتمامنا شديد في مسألة استخدم المباني المدنية لأغراض عسكرية".

ربما تكون المقارنة بين تعليقات الحكومة السودانية وتعليقات منظمة الناتو في مسألة الدروع البشرية ذات جدوى. بالرجوع إلي حرب الناتو الجوية في يوغسلافيا؛ ذكر المتحدث باسم صوت أمريكا جامي شيي في عام 1999م: وكان "مصرا علي أن السلطات اليوغسلافية قد استخدمت دروع بشرية... وأن الرئيس سولوبان ميلوسيفك لم يتردد في استخدام المدنيين بهذه الطريقة. وقال شيي أن الناتو لم تستهدف مدنيين عالميا ومع ذلك فإن استخدام الدروع البشرية لن يوقفها من استخدام حملتها الجوية".

في عام2001م صرح وزير الخارجية السوداني أن القصف الجوي لقوات الحكومة: "لا يستهدف مدنيين وان الحكومة لن تسمح للمتمردين باستخدام المدنيين كدروع بشرية". وقال أن: "استخدام القصف الجوي ضد المتمردين سيستمر أينما كانوا وسنأخذ حذرنا لتفادي المدنيين".

التسلـــيح المتطـــور جدا:

يمكن القول أن هناك قليل من الشك بتوصل كلا من الولايات المتحدة والناتو إلي المتاح والأنسب من السلاح المتطور. وكتب مثلا أن القوات الجوية الأمريكية كانت تستخدم أسلحة "ذكية" متنوعة وهي تتضمن القذائف الطوافة الموجهة والقنابل التي تعتمد علي أشعة الأقمار الصناعية في قصف الأهداف وتتضمن أيضا تقنية قذائف الهجوم المباشر المشترك (JDCM) والتي يفوق حجم قذيفتها الألف والألفي رطل وهي "دقيقة ومقاومة للطقس وذكية" وذكر المقال هذا في صحيفة "القوات الجوية الأميركية". وكتبت صحيفة "ذا لندن تايمس" أن :"توصيل أسلحة (JDCM) الجديدة نسبيا مع القمر الصناعي يعطي أدق تفجير وانتشار وتساعد في تغطية التصريحات السياسية لواشنطون وأن الضربات الجوية خططت بدقة لمحاولة تفادي إصابة المواطنين". ورغم هذا التطور كتبت صحيفة "ذا تايمس اللندنية" أن قذائف (JDCM) قصفت مناطق سكنية في كابول وقتلت العديد من المدنيين. وبالمقارنة مع القوات الجوية السودانية التي تستخدم معدات عتيقة جدا وقذائفها التي تستخدمها طائرات الأنتنوف النقالة من العصر السوفيتي القديم.

مصـــادر الاستخـــبـارات المتطـــــورة:

تعمل ثلاث عشرة وكالة استخبارات منفصلة في خدمة حكومة الولايات المتحدة؛ وتبلغ ميزانيتهم (30) بليون دولار سنويا: تكرس 85% منها للاستخبارات العسكرية، المهمة الأساسية لهذه الوكالات هي "جمع المعلومات وتقييمها ونشر الاستخبارات الأجنبية لمساعدة الرئيس وقيادات الحكومة الأمريكية صناع السياسة في صناعة القرارات المتعلقة بالأمن القومي". تعتبر الأقمار الصناعية وسط هذه المصادر في ترتيب وكالات الاستخبارات وتستطيع رؤية أي شي يمكن تخيله ويمكنها مراقبة أي اتصال الكتروني علي وجه الأرض. ازدادت مصادر الاستخبارات الأمريكية في الحملات الجوية علي يوغسلافيا وكوسوفو وأفغانستان نسبة للقدرات المؤثرة المتساوية لاستخبارات الناتو وأعضائها المنتخبين؛ وبالمقارنة فإن مصادر الاستخبارات المتاحة للقوات الجوية السودانية باهتة الأهمية. وبالرغم من المصادر المتاحة للولايات المتحدة والناتو فإنهم يقصفون بتكرار أهداف مدنية.

شـــبـــح الدعـــــــــايـــة :

لا شك أن أي قصف علي المدنيين أو المناطق المدنية يؤدي إلي دعاية قوية؛ وكل الصراعات التي كتبت عنها في هذا المقال لم تستثني من الدعايات . الحملة الجوية في جنوب السودان كانت هدفا للساعين للسيطرة علي حكومة الخرطوم وكانت الولايات المتحدة في مقدمتهم واستجابت بحماس ومن غير مبرر لادعاءات قصف المدنيين التي قام بها جيش الحركة الشعبية ومنظمة العون الإنساني النرويجية.

تعليقات مدير منظمة الولايات المتحدة للتنمية العالمية أندرو ناتسيوس في أكتوبر 2001 م كانت مشابهة لتلك الدعايات. وفي حديثه المهم خرج ناتوسيوس عن موضوعه لينتقد القصف الجوي للقوات السودانية في فترة الحرب في جنوب السودان، ورجع تحديدا لحادثة قصف موقع لبرنامج الغذاء العالمي في جنوب السودان حيث ضربت القوات السودانية المنطقة المصدق بها لتوزيع الغذاء، وادعي ناتوسيوس أن: "من الصعب أن تكون هذه صدفة". وبعد ذلك بأربعة أيام

في 16اكتوبر وزع ناتوسيوس محاضرته عن أخلاقيات القصف الجوي وكلامه عن شيء من إصدار حكم الاستبدادية بخصوص السودان. وبالرغم من ذلك قصفت القوات الجوية الأمريكية معلما واضحا وهو مستودع للصليب الأحمر في كابول في أفغانستان؛ وعادت القوات الجوية الأمريكية وقصفت نفس الموقع البارز مرة أخرى وهو مجمع للصليب الأحمر يحتوي علي غذاء وأغطية برد ل(5500) معاق وجريح. و ردا علي ذلك أدانت اللجنة العالمية للصليب الأحمر القصف الأمريكي وقالت أنه: "جريمة في قانون الإنسانية العالمية". وكتبت صحيفة "واشنطون بوست" أن القوات الجوية الأمريكية قصفت أقل من (500) قدم من التسهيلات لبرنامج الغذاء العالمي شمالي كابول وأحرقت أحد عمال المساعدة وتساقطت القذائف في الوقت الذي يتم فيه شحن المعونات الإنسانية في الشاحنات. باستخدام التفسير المنطقي لناتوسيوس من الصعب أن تكون هذه الحوادث بالصدفة أليس كذلك؟

ما هي الخلاصة التي نتجت عن الدعاية والقصف الجوي؟ أعلن وزير الدفاع الأمريكي رومسفيلد مرارا وتكرارا أن القوات الجوية الأمريكية كانت حذرة جدا في قصفها الجوي علي أفغانستان "ليس هنالك امة في تاريخ العالم فعلت أكثر مما فعلت الولايات المتحدة لتفادي ضرب المدنيين في هذا الصراع"؛ والحقيقة أن الحكومة الأمريكية قتلت الآلاف من المدنيين الأبرياء وفي بعض الحالات دمرت قري بأكملها في بعض غاراتها الجوية. والمعروف أن القصف الجوي الأمريكي قتل العديد من المساعدين لأمريكا وجرح العشرات منهم وأيضا خططت لقتل وجرح العديد من الأفغان الموالين لها، الواحد منهم يمكنه إعطاء واشنطون فائدة الشك مع مراعاة اهتماماتهم الخاصة. و بالرغم من السلاح المتطور الذي عرفه الإنسان ونظم توجيه القذائف بقيادة منظمات تتبع للاستخبارات وميزانيتها (30) بليون دولار والرغبة الأكيدة لتفادي ضربات المدنيين. وبالمقارنة فقد أشير إلي أن القوات الجوية السودانية التي تستخدم طائرات قديمة الصنع ونظام قصف جوي غير دقيق وتحديدا عندما وضعت علي جانب التقنية عالية التطور الموجهة بالليزر و القذائف الذكية التي استخدمتها معظم القوات الجوية المتطورة في العالم. ومن الواضح أن الحكومة السودانية لأغراض سياسية ولأسباب عالمية اهتمت بتفادي ضربات المواطنين كما فعلت أمريكا. وظهر في موقف واشنطون تجاه السودان أن القوات الجوية الأمريكية فقط هي التي ضربت المواطنين بالخطأ .

أنهـي الحـرب وسـينتهـي القصـف:

من المعلوم جدا أن الإتحاد الأوربي والآخرون الذين ينتقدون الأحداث في السودان حيث أسفر القصف الجوي عن قتل أو جرح المدنيين. لو أن هذه الانتقادات صادقة فعلى هؤلاء النقاد الضغط أكثر علي الأطراف الذين يسعون لاستمرارية الحرب وإيقاف القصف وإصاباته التي شكلت إحدى العواقب المروعة أكثر من الحرب نفسها. علي المجموعات أن تلحظ حقيقة أن الحكومة السودانية عرضت خلال مناسبات مشهورة وموثقة فرصا عديدة للمتمردين لإيقاف ضرب النار الشامل دون شروط ولكنهم رفضوا ذلك بشدة، وأيضا لم يسلموا من اهتمام معظم المجتمع الدولي في المناسبات وأن الحكومة السودانية كانت واعية بالاهتمام الدولي للقصف الجوي وأعلنت إيقافه فورا في جنوب السودان. واستجابة لذلك فقد قام المتمردون بهجوم عدائي جديد وضخم علي السودان وهذا الهجوم العدائي أدي إلي استمرار القصف علي جنوب السودان. لا أشكر هذه الظروف ولا أركز حصرا علي الحكومة السودانية ولكن الطريقة التي استخدمتها الولايات المتحدة علي الحكومة السودانية كانت ساخرة وليست ببساطة مخادعة. علي العموم فإن وضع الولايات المتحدة كان مريب جدا وهنالك كل الأسباب لنصدق أن الولايات

المتحدة بنفسها أطالت أمد الصراع السوداني عسكريا ومن جهة أخري بدعمها لجيش الحركة الشعبية.

في 24مايو2001م، استجابة للاهتمام الدولي فقد صرحت الحكومة السودانية من جانبها وقف الضربات الجوية علي الأهداف العسكرية بجنوب السودان. وقالت الحكومة السودانية أنها تنادي "الأطراف الأخرى للاستجابة الفورية لتعزيز عملية السلام في القطر وتناشد المجتمع الدولي لمساندة النداء لوقف إطلاق النار الشامل". بعد هذا الإعلان السوداني والنداء للسلام مباشرة منحت حكومة بوش ملايين الدولارات للمتمردين السودانيين. وبعد فترة قصيرة من إعلان التشجيع الأمريكي للمتمردين؛ قام جيش الحركة الشعبية بهجوم عدائي علي منطقة بحر الغزال، واستمر العداء في أثناء محادثات السلام بنيروبي في مطلع يوليو لنفس العام مع متمردين يتجاهلون النداءات العديدة للحل السلمي للصراع.

هدف هذا الهجوم العدائي لجيش الحركة الشعبية للاستيلاء علي العديد من المدن بولاية بحر الغزال وأدي إلي زعزعة استقرار المواطنين الجنوبيين. وكتب مكتب الإعلام الكاثوليكي السوداني أن معظم النشاطات الإنسانية توقفت في المنطقة بسبب العداء "أصبحت المناطق شمال التونج مغلقة تماما وأجبرت كل من الكنيسة و المنظمات علي حظر طائراتهم إلي المنطقة". كتب قسيس رومبيك مازولوري في 13 يوليو أن حوالي (60.000) مواطن شردهم العداء وأنهم في أمس الحاجة للمعونات الإنسانية. ومن غير المدهش أن الحكومة السودانية ردت علي العداء وحركت قواتها لتحري هجمات جيش الحركة؛ عشرة أيام ردا علي الهجوم "للدفاع عن نفسها ضد العداء المستمر" لجيش الحركة الشعبية، وأعلنت الخرطوم استئناف القصف الجوي العسكري علي جنوب السودان. ويجب أن يلاحظ أن حكومة كلينتون مسئولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تشجيع الهجوم المريب في بحر الغزال. وقالت حكومة بوش أن الحكومة السودانية انتهكت حرمة القانون عندما أجبرت علي استئناف الهجمات الجوية ضد قوات المتمردين في بحر الغزال. وكان الاتحاد الأوربي محايدا في تصريحاته بخصوص تجدد الهجمات العسكرية لجيش الحركة "تحديدا في ولاية بحر الغزال في جنوب السودان" واستأنفت الخرطوم القصف الجوي استجابة لعداء جيش الحركة الشعبية.

ومن الملاحظ جدا أن في أغسطس 2000م صرح د. مصطفي عثمان إسماعيل ردا علي الانتقاد الأميركي فيما يتعلق بالقصف الجوي أن "من الواضح أن أمريكا تقف إلي جانب حركة التمرد وقد منحتها دعمها السياسي والعسكري". وقال في الاتهام عن قصف مناطق مدنية أن "الحكومة الأمريكية كررت الإدعاءات التي قامت بها حركة التمرد دون أن تزعج نفسها بالتحقق منها " وأن قصف المدنيين "ليس جزءا من سياسة الحكومة السودانية ". وأضاف متهما جيش الحركة الشعبية لاستخدامه المرافق المدنية كدروع حماية. وصرح قائلا: "من القانوني استهداف القواعد العسكرية لحركة التمرد ...لكن المرافق العامة... أصبحت مسارح للتخطيط للهجمات علي أكثر المدن التابعة للحكومة واحتلالها".

ومن الملاحظ أيضا أن جزءا من البرنامج لدمج القانون العالمي للإنسانية ولتدريب القوات الجوية السودانية، عليه حضر أربعون من ضباط القوات الجوية السودانية في عام 2000م دورة تدريبية في قانون الحرب في الخرطوم التي نظمها وفد لجنة الصليب الأحمر العالمية في السودان. وصرح قائد القوات الجوية السودانية بعد هذه الدورة التدريبية تعهده وتأكيده أن كل العاملين بالقوات الجوية يحترمون القانون.

لأهمية الموضوع، وفي أول تقرير لها، أنشأت لجنة الاثنان وعشرون رجل تحت قانون مارس2002م اتفاقية للتحقق من إدعاءات الهجمات علي المدنيين في مناطق الصراع في السودان؛ ووجدت أن غارة القصف الجوي للحكومة السودانية التي أعلنت في 21 سبتمبر 2002م كانت غير متعمدة. وصرحت اللجنة "لم يكن قصدهم الهجوم والقتل"؛ وأن أثنا عشر فقط من المدنيين قتلوا في هذه الحادثة. وخلص المحققون إلي أن طائرتان حربيتان سودانيتان قصفتا مواقع لمدرعات جيش الحركة الشعبية. وأيضا أضاف المحققون أن جيش الحركة قد نشر مدرعاته وبعض الأسلحة الأخرى بالقرب من كنيسة محلية منتهكين بذلك اتفاقية مارس2002م التي تهدف إلي حماية المدنيين. ومن الملاحظ أن إدعاء جيش الحركة عن الهجوم كان مدروسا ووصفت القصف بأنه "القصف الجوي الشامل للبني التحتية للمواطنين". وادعى جيش الحركة الشعبية أيضا أن "هذه الهجمات جائرة مطلقا" وأنهم بهذا يهدفون إلي تعقيد أكثر لعملية السلام. وأيضا أدانت الحكومة الأمريكية بداية العداء الصريح للحكومة السودانية بهذه الحادثة.

دعاية القطاع الخاص:

بالإضافة إلي ما يسمى الدعاية المدعومة من قبل الدولة فقد كانت في السودان أيضا الإساءة الإعلامية الضخمة "للقطاع الخاص" الصادرة من منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضغط وأفراد خاصة في الولايات المتحدة . كان لهذا النشاط العديد من الدوافع السياسية والفكرية والدينية وجمع الأموال. والتي أحضرت المدنيين ومنظمات الجناح المتطرف المشمئزين من المحافظة علي القديم والقيم الدينية إلي نفس المعسكر كأشخاص متعمقين في الدين ومجموعات محافظة وهم أساسا أو انتهازيا ضد الدين الإسلامي.

الحقيقة التي كتبها اتحاد محرري الصحف الأمريكي في تقريره وجدت أن 79% من الأمريكيين يعتقدون أن "من السهل جدا لمجموعات الاهتمام الخاص التلاعب بالصحافة" : وأن 55% من الصحفيين يعتقدون ذلك أيضا. في الجلسة المغلقة لاتحاد محرري الصحف الأمريكية عن مشروع المصداقية الصحفية ذكر أحد المحررين أنه كان "مندهشا ومهتما جدا أن ورقة بحجمنا وفي واحدة من المواقع العشرة العليا في القطر تهتم بالإساءة إلي المارة والمهمشين من المجتمع". وافقه في هذا الرأي صحفيون آخرون وقالوا:"يجب أن تميل الصحف لإعطاء المصداقية لبعض المتحدثين حتى ولو كانوا مجانين بإثبات". ويجب أن يكون هناك أيضا إدراك للأهمية المتزايدة للآراء الدينية والمنظمات الدينية، وعلي الإعلام أن يكرس جهده لزيادة "الاهتمام و المصادر" للقضايا الدينية.

لاحظ جون ستوبر المنشئ لمركز الإعلام والديمقراطية والمحرر ل"بي آر واتش" أن من السهل جدا لهذه المجموعات نشر إدعاءاتهم وأن:

معظم ما تراه في التلفاز من أخبار عالمية ومحلية هي أخبار فيديو معدة لعامة الناس تصدرها شركات العلاقات العامة وتعطي مجانا لمحطات التلفاز وشبكات الانترنت؛ ويقوم المحررون ببث قطع "بي آر الشعرية" علي الهواء مباشرة كقصص إخبارية لأنها طريقة

حرة لملأ وقت البث المباشر وتسمح لهم بالتسريح المـؤقت للمراسلين الصحفيين. وأنها ليست مشكلة التلفزيون فقط. وذكر أكاديميون من دارسي العلاقات العامة أن النصف أو أكثر مما يظهر في الصحف أو المجلات ينقل حرفيا من الصحافة العامة التي تعدها شركات العلاقات العامة.
وهذا ما يحدث بالضبط ومثال لذلك النشاطات المتعلقة ب"تخليص الرقيق" التي نظمتها مجموعة مكافحة الرقيق الأمريكية في بوستون.

كانت المجموعات المعارضة للسودان قادرة علي استغلال الظروف المحلية والعالمية؛ وبالإضافة إلي ذلك ليكونوا قادرين علي أن تعمل الصحف في مجتمعاتهم في الولايات المتحدة وفي أي مكان. وكانت هذه المجموعات قادرة علي لفت انتباه التغطية الأجنبية، عادة بعرض صحفيين أمريكيين يسهل عليهم الوصول اللوجستي لقصص مثيرة يمكن وصفها ب"حزمة السياحة". علق المختص في السودان أليكس دي وال المدير الأسبق للحقوق الأفريقية والمدير الحالي للقضاء بأفريقيا وبحضور عدد من الصحفيين لعكس إدعاءات المنظمات المدنية:

عادة ما يعمل المراسلون الأجانب كفريق واحد مع منظمات العمل الإنساني العالمية: يركز الصحفيون علي عمل المنظمات العالمية بينما يقوم الآخرون بالدعم اللوجستي والتذويد والتحليل؛ وهذا غالبا يعني أن "القصة" من عمـل الوكالات الأجنبية وتحكي حسب رأيهم، وفي بعض الحـالات فإن "الأخبار" و"المنظمات المدنية العالمية التجـارية" تصـبح شـيئا واحـدا وأن إدعاء وكالة الإعانة غالبا ما يكون بنفسه قصة إخبارية.

معظم المنظمات التي عملت في القضية السودانية كمنظمة الرؤية العالمية ومنظمة العون المسيحي هي مسيحية في مظهرها الخارجي ولها أجندة مميزة أخري. استخدمت معظم المنظمات والكنائس السودان كقضية متحركة بينهم في الولايات المتحدة وكندا. وجمع العديد منهم الأموال من المجتمعات الثرية في شمال أمريكا علي أساس إدعاءات مريبة عن الأوضاع في السودان؛ وحتى أن بعض الناشطين ضد السودان مثل بيتر هاموند أثبت أن "العديد منهم يسئ لقضايا السودان ومشاريع جمع الأموال المخزي". وتحدث أيضا عن "مشاريع تسويق الحرير معتمدا عموما علي الولايات المتحدة التي تسعي لاستغلال السودان للمنفعة". وكما سنري أدناه أن دعاية القطاع الخاص قريبة جدا ومرتبطة بالاحتيال "تحرير الرقيق" وأثبت ذلك في تقارير التحري لفبراير2002م في صحيفتي "واشنطون بوست وإيرش تايمس". و ادعي التكافل الصليبي أنه "حرر" (60) ألف من "الرقيق" وأن تكلفة تحرير الشخص الواحد (50) دولار وهذا يعني أنهم دفعوا الآلاف من الدولارات. ومن الممكن أن عشرات الملايين قد جمعت من الكنائس والمنظمات المدنية والأفراد علي أساس مشروع "تحرير الرقيق". وذكرت بعض المجموعات أن جمع الأموال المتعلق بالسودان قد يبلغ البليون دولار. ؛ وكانت المراقبة قليلة أو معدومة وكل المجموعات المتدخلة معفية من الضرائب. ومن الضروري لجمع الأموال تصوير السودان وحكومته ووضعه السيئ ولهذا أخذت بعض المجموعات كمجموعة (CSI) العشرات من الصحفيين للسودان ومعهم الدعم اللوجستي والتحليل وبالطبع خدمات الترجمة. نشر بعض هؤلاء الصحفيون ادعاءات غير المشكوك فيها وتري هذه الادعاءات الآن علي أنها مريبة جدا بل خاطئة؛ وبعد ذلك استخدمت هذه الادعاءات لجمع الأموال.

كانت دعاية القطاع الخاص علي السودان قوية ومدعومة؛ وواحد من الأمثلة علي ذلك عريضة ديسمبر1999م التي قدمها (200) من القادة الدينيين للرئيس كلينتون مدعين "سياسات التطهير العرقي" والأحداث الملحة في والسودان. ومن ضمن المجموعات التي مثلت في الخطاب مركز علم الأخلاق والسياسة العامة ومعهد الدين والديمقراطية وبيت الحرية ومعهد القمار الأمريكي

ومعهد فيليب راندولف والاتجاهات الجديدة العالمية ومجلس بحوث الأسرة وحملة اليوبيل ومجموعة مكافحة الرقيق في أمريكا والتحالف لمكافحة الرقيق في السودان وموريتانيا وأصدقاء التحالف السوداني والتحالف للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد القومي للأناجيل وتحقيق الحرية الدينية والعالمية ومركز المعلومات الكاثوليكي والحملة الكاثوليكية لأمريكا وجيش الإنقاذ والكنيسة المشيخية ومشيخية العلمانيين ومشيخية الحث علي الإيمان وكنيسة مشيخية كورال ريدج والاهتمام المسيحي العالمي والملجأ الآمن للإعانة العالمية واتحاد الأقباط الأمريكيين ومركز حرية الأديان ولجنة اليهود الأمريكيين وحلف التداخل الديني لحقوق الإنسان المسيحي ومشاركة الوزارات الخارجية وتعزيز الإيمان بأمريكا الشمالية ودليل المهمة العالمية وكنيسة الرسل وهيئة العون العالمية ومعاهدة المعمدان العام لاكلاهوما ومعاهدة المعمدان في الشمال الغربي ومعاهدة المعمدان بألباما ومعاهدة غرب فرجينيا للمعمدانيات الشمالية ومعاهدة المعمدان الشمالية لهيئة التحرر الديني والأخلاقي والأساس لعلم اللاهوت المسيحي وشبكة حياة اليهودية والمذيعين الدينيين القوميين ومنتدى الصلاة للمرأة المضطهدة المستقلة وهيئة الوزارة العالمية ومعهد الإيمان والسبب. هنالك أكثر من دليل مسهب داخل حملة معارضو السودان وهم مجموعة من الناس وصفهم أرويل بأنهم "نخبة تبني بناءات فوقية عاطفية لأحداث لم تحدث أبدا"؛ وهم متعمدون أو غير متعمدون ذلك فقد شوهوا صورة السودان تشويها غير طبيعيا في الولايات المتحدة وفي أي مكان آخر.

من الملاحظ أيضا أن شبكة الإذاعة المسيحية تحديدا لها نطاق واسع داخل الولايات المتحدة ؛ وبالرجوع إلي سبعينيات القرن الثامن عشر فإن محطات الراديو المسيحية الجديدة كانت تظهر بمعدل مرة واحدة في الأسبوع. وحاليا تقدم الآلاف من محطات الراديو الأخرى بعض البرامج الدينية وهنالك العديد من المحطات التلفزيونية المستقلة التي تقدم مواد دينية طوال الوقت وأنظمة كوابل تحمل المئات من القنوات الدينية التي تصل للملايين من المشاهدين والمشتركين.

في مايو 2002م اجتمع مائة من رؤساء الطائفة المسيحية وقادات دينيون آخرون في الاتحاد القومي للأناجيل وحرية البيت وطالبوا حكومة كلينتون للتدخل لوقف "التطهير العرقي الاضطهادي" في السودان. هذه المجموعات والأفراد الذين مثلوا عرائض 1999م و2002م كان منهم بعض الناشطين ضد القضية السودانية.

صنعت المنظمات الأخرى الضخمة والأكاديميون والمفكرون مواد مدعومة ضد السودان و نظموا العديد من المؤتمرات والحملات. التكرار للعديد من هذه النشاطات أدى إلي إضعاف ثقة الإدعاءات علي السودان وشكك فيها. بتعمد أو من غير تعمد مثلا مثلت بعض الطوائف المسيحية الكبرى المتدخلة في حجم الأقلية المسيحية في جنوب السودان تمثيلا سيئا ؛ وتضم هذه الطوائف كل من الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة اللوثرانية ومؤتمر المعمدان العام. كل الطرق تؤدي إلي مجموعات مسيحية مثل الاهتمام المسيحي العالمي والإيمان المسيحي الأفريقي في حدث وصوت الشهداء وإذاعات مثل الدين اليوم. ومن الواضح أيضا أن الاتحاد القومي للأناجيل الأميركي قام بالضغط الشديد ليؤثر علي السياسة الأجنبية الأمريكية.

من الواضح أن العداء علي السودان وجد داخل المحافظين المؤثرين سياسيا وأنصار المسيحية الأصليين في الولايات المتحدة وكان محورهم الأساسي الخوف من الإسلام؛ وقد أوقد هذا الخوف من الإسلام حرب الدعاية التي شنتها حكومة كلينتون علي السودان في التسعينات. أظهر أنصار المسيحية مفاهيم الخوف من الإسلام عام 2002م. والقليل من الأمثلة مدروسة .في مقابلة إذاعية معدة للنشر عالميا مع كال روبرت وجون أشكروفت والقاضي العام للولايات المتحدة مؤكدين أن "في الدين الإسلامي يطلب الرب منك إرسال ابنك ليموت لأجله". تعليقا علي

تصريح اشكروفت في المقالة الافتتاحية للصحيفة بتأريخ 13فبراير2002م ذكرت صحيفة "اس تي لويس بوست-ديسباتش": "لو أن أشكروفت يصدق_في عمقه الشخصي والمخابئ الآمنة المعتادة – وعلي مستوي جميع المسلمين وأنهم يقومون بأفعال الثورية التغيرية كالتي فعلتها القاعدة والنهابين في 11سبتمبر؛ فإنه لن يستهدف جموع الأبرياء فقط ولكنه أيضا سيستعد لصيد الإرهابيين في الآلاف من الاتجاهات الخاطئة. ومع ذلك من المحتمل أن هذا لم يكن ما يقصده السيد توماس ولكنه أعطي الأمة لمحة أشكروفت التي أعطتنا وقفة.

الرئيس السابق لمعاهدة المعمدان الجنوبية جيري فينس رئيس أكبر طائفة بروتستانتية بأمريكا اتهم رسول الإسلام محمد بأنه "شاذ ممسوس شيطانيا". تحدث فينس في أمسية الاجتماع السنوي للمعمدانية قائلا أن الناس يرفعون من شأن "الجماعة الدينية" وهي المسئولة عن أغلب المشاكل بأمريكا. وأكد فينس: "أريد أن أخبركم أن الله ليس الإله جيهوفا وحتى الإله جيهوفا لن يستطيع أن يحولكم إلي إرهابيين ". ودافع الرئيس المنتخب الجديد للمعمدانية الجنوبية ديف جاك جراهام عن حديث فينس ووصفه بأنه "دقيق" . معاهدة المعمدان الجنوبية هي عبارة عن تحالف ل(42.000) كنيسة وتضم (16000) عضو؛ ازدادت أكثر وأصبحت أساسية في الثمانينات بعد أن قطع الرئيس السابق جيمي كارتر صلته بها. دعمت قيادات الأناجيل تعاليق فينس ومنهم ريف جيري فالول؛ وقدم فالول بنفسه تعاليق عدائية محددة ضد الإسلام ورسوله محمد. ، وذكر مثلا في مقابلة له وكانت مدتها 60دقيقة في برنامج "CBC"أن "أظن أن محمدا كان إرهابيا".
في فبراير2002م ذكر القيادي الإنجيلي الإذاعي ريف بات روبرستون علانية علي الشبكة الإذاعية المسيحية والتي تأثيرها (700) قناة أنه لا يوافق علي تصريح الرئيس بوش الذي ذكر فيه أن الولايات المتحدة لم تشن الحرب علي الإسلام: "لو أني أخذت القضية مع احترامي للرئيس لأوقفته في قوله: "أن الإسلام دين سلام". إنه ليس دين سلام وأن القرآن ذكرها واضحة "لو رأيت كافرا أقتله" ".

في نوفمبر2001م ادعي ريف فرانكلين جراهام الذي ورث وزارة أبيه ريف بيلي جراهام الضخمة أن الإسلام "دين شر وكره" وفي محاولة له بعد ذلك ليوازن هذه الآراء كتب أن "مسئوليته أن يتحدث ضد الأفعال الخاطئة التي ارتكبت نتيجة للتعاليم الإسلامية الخاطئة". وذكر أيضا أن "القرآن منح دلائل واسعة أن الإسلام يشجع العنف ليفوز المتحولون وللوصول لهدفهم المنشود العالم الإسلامي". وذكر السودان كمثال للعنف غير المبرر؛ وادعي أن "الحكومة السودانية قتلت اثنين مليون من المسيحيين والأعداء واستعبدت الآلاف" في السنوات الحالية. جراهام هو مدير منظمة الأناجيل المسيحية التي تدعي "كيس الدراهم السومريتاني" وميزانيتها (150) مليون دولار وهي ناشطة في الأجزاء السودانية التي تحت قبضة المتمردين. أكد جراهام أن السودان الشمالي قد "أعلن الجهاد" وذكر سابقا أنه "يوجد اضطهاد ديني في السودان مثلما أن هناك اضطهاد ديني في هولوكاست" وأن الحكومة تراقب الإبادة لأكثر من (1.9)مليون جنوبي سوداني".

تدخل ابن آخر لأب بارز في دوائر المحافظة (علي القديم) هو بارد فليبس بن هوارد فليبس مدير مشروع الاضطهاد الديني المسيحي الذي انشأ عام 1997م "لغرض واضح وهو جمع ونشر المعلومات عن حوادث الاضطهاد الديني المسيحي وبتركيز محدد علي أفريقيا". يقدم مشروع الاضطهاد للإذاعة التلفزيونية وتوزيع الفيديو برنامجا توثيقيا لمدة (51) دقيقة بعنوان

"السودان: المحرقة المخفية" مدعيا أنه كان "أول توثيق شامل ذو كفاءة عالية وينشر بموافقة جماعة المؤمنين عن الاضطهاد المخيف في السودان". ونشر المشروع أيضا مقالات صحفية في صحيفة "واشنطون تايمس "وصحيفة "اسبكانتور الأمريكية" ومجلة "إن سايت" وذكرت مواقعهم أن فليبس "ضيف مألوف" للمحافظين وبرامج الحديث عن المسيحية التي تنشر علي الهواء مباشرة في الولايات المتحدة. وقال فليبس أن مانح أول مال للمشروع أخبره أن في دولة السودان "يطلب من المسيحيين الاعتراف بالإسلام و إذا رفضوا ذلك يمنعوا من الأكل والشرب أو يسجنوا أو يباعوا كرقيق أو يصلبوا". وادعي فليبس أيضا أن "أكبر تهديد للحرية الدينية في أفريقيا وفي العالم أجمع هو الإسلام المتطرف". وتحدث عن شرعية الرق في السودان. ونشر مشروع الاضطهاد أيضا "تقارير حقلية" بعنوان "شاهد عيان علي التطهير العرقي" و "والتطهير العرقي الكلي".

وأكد بول ويرش و وليم ليند من قيادات المحافظين في كتيبهم بعنوان" *لماذا يمثل الإسلام تهديدا لأمريكا والغرب"* أن "الإسلام ببساطة جدا دين حرب". وكتب الصحفي آن كولتر كاتب عمود بصحيفة "ناشونال ريفيو" عن المسلمين "علينا أن نغزو بلادهم ونقتل قاداتهم ونحولهم إلي المسيحية". شيك كولسون المتآمر السياسي المنبوذ سابقا الذي تحول إلي خطيب مسيحي وقائد مؤثر في المحافظة المسيحية أكد في أعمدة علي الصحف وفي العديد من المحطات الإذاعية التي تباع لها مواد للنشر في المجتمع المحافظ المسيحي أن :"حالة الاشتراك الفعلي في الحرب ضد الثقافات والأديان الأخرى جدلا موروثة من الإسلام".

انتقدت صحيفة "واشنطون بوست" في مقالها الافتتاحي بعنوان "تشويه الإسلام" في اكتوبر2002م "بعض القادة المهمين للحق الديني في أمريكا" لقلقهم من الأفلام الدينية المختلطة والخطب المثيرة ضد الإسلام". ونشرت الصحيفة أيضا بعض التعليقات عن الخوف من الإسلام والتي كتبها تحديدا كل من فرانكلين جراهام وبات روبرستون وجيري فالول ؛ وهذه التعليقات كان بها "تشويه جسيم" و "تعاليم منحرفة لا تشبه التعاليم الدينية".

وأيضا من الناشطين في حملة معارضي السودان داخل الولايات المتحدة أشكروفت وجراهام وكولسون وآخرون ؛ وجميعهم أرجعوا أنواع التأكيدات التي ذكرها فرانكلين جراهام مسبقا عن مسئولية الخرطوم عن "الجهاد" و "الرق" و"الاضطهاد الديني" و "نسب الإحراق الجماعي" وموت اثنين مليون جنوبي سوداني. وبعد التحقق من هذه الإدعاءات والنشرات الإعلامية اتضح أنها ادعاءات دعائية خاطئة وبعيدة عن الأحداث الحقيقية في السودان ومع ذلك فإنهم يكررونها بتلهف ومن المحتمل تصديقها بإخلاص من قبل العديد من المسيحيين والمحافظين في أمريكا؛ وكان هذا اهتماما واضحا حتى من الذين يعارضون الحكومة السودانية. ونقلت الخدمة الإخبارية بالتعاون مع الكنيسة الكاثوليكية وباهتمام من المحليين ومسئولو الكنائس الأساسية وعمال المساعدات في السودان أن الحق المسيحي في الولايات المتحدة صعد مخاطر الحرب في السودان وعرض عمليات الإعانة للخطر وعجل احتمالية حدوث الأزمات الإنسانية.

لا يجب أن يقع كل اللوم على المجموعات الأمريكية لتقبلها الإدعاءات الدعائية عن السودان فقد تم تضليلها. تبنت المنظمات الأمريكية المسيحية بجدية مناطق معيبة في السودان؛ وقد قبلت ادعاءات القيم الظاهرة التي اختلقها مجلس الكنائس السودانية الجديد؛ وهو مؤلف من كنائس

كاثوليكية وأسقفية داخل المناطق السودانية الجنوبية التي تحت سيطرة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأعلن جيش الحركة تكوينه في يناير1990م. مع أن الملاحظين الخارجيين وضعوا اهتمام كبير على المناطق التي تحت سيطرة المجلس إلا أن مدي استقلاليته عن جيش الحركة في جنوب السودان كان مشكوك فيها منذ بدايته. إنها قضية معلومة لأن جيش الحركة هو الذي أعلن من يكون قادة المجلس؛ في 17يناير1990م أعلنت إذاعة جيش الحركة الشعبية أن يترأس المجلس كل من الأسقف باريد تابان والأسقف ناثانيل قرنق. ولاحظ التأريخ المعياري للمسيحية في السودان أن الطريقة التي صنع بها هذا القرار كانت "تقريبا إعلان الأسقفيان اللذان لم يتم مشاورتهما بذلك". لاحظت منظمة حقوق الإنسان المحترمة والحقوق الأفريقية العلاقة بين جيش الحركة الشعبية ومجلس الكنائس السودانية المسيحي الجديد وقالوا أنه: "لم يتم إنشاء مجلس الكنائس السودانية المسيحية دون دعم من جون قرنق". وأضافت الحقوق الأفريقية أن: "الحركة الشعبية كانت وراء إنشاء مجلس الكنائس السودانية". وذكر جون قرنق بنفسه أنه يرى أن مجلس الكنائس السودانية المسيحي يمثل "الجانب الروحي للحركة الشعبية والذي يجب أن يعتبر كجزء وقطعة من الحركة الشعبية وجيشها". ومن الملاحظ في مثال تلو الآخر أن مجلس الكنائس السودانية المسيحي أختار أن يكون جنبا إلي جنب مع قوات التمرد وأن يتبع جيش الحركة في جميع مواقعه.

على الرغم من التسوية الواضحة لمجلس الكنائس السودانية الجديد إلا انه قدم وتم قبوله من قبل العديد من الغرباء كجسم مستقل في جنوب السودان. وقدمت كل الأمثلة المشابهة من قبل العون الإنساني والساعد الإنساني للمجتمع الدولي لأناجيل ريف هارون رون ومدير برنامج مجلس الكنائس السودانية الجديد إيمانويل لويلا كقادة للكنائس السودانية وعليهم أن "يجهزوا رسم منظوري لقضايا السودان الحرجة واستشارة قادة كنائس الولايات المتحدة فيها". وأنه يتوجب علي رون ولويلا مشاركتهم "آمالهم وأهدافهم" وعليهم مساعدة نظرائهم الأمريكيين الذين يعملون تبعا "لأسئلتهم واهتماماتهم" عن السودان. ليس من المدهش أن تعاب الآراء المنظورة للأمريكيين والكنديين عن السودان عندما جهزت المجموعات الطائفية مثل مجلس الكنائس السودانية الجديد دراسة مقروءة "مختارة" ومثبتة وخاطئة عن الأحداث في السودان.

في 15مارس2000م اجتمع مسئول الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في السودان جرهارت باوم في كينيا مع أساقفة يمثلون مجلس الكنائس السودانية الجديد؛ وناقش السيد باوم معلومات دقيقة عن إساءة جيش الحركة الشعبية لحقوق الإنسان من داخل مجلس الكنائس السودانية الجديد؛ ولكن قادة مجلس الكنائس السودانية لم يستطيعوا رفع رؤوسهم للرد علي تعليقاته مما أدي إلي السخط الواضح لباوم لعدم فصاحة مشاهديه الكنسيين وقال: "هل جيش الحركة ملائكة؟". واستفحل في انتقاد الحكومة السودانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ولكن مجلس الكنائس السودانية الجديد كان منشغلا بالجرائم المنظمة الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات المدنية التي قام بها جيش الحركة الشعبية في جنوب السودان. عدم مقدرة مجلس الكنائس السودانية الجديد أو كراهيته للتحدث عن جرائم حقوق الإنسان في السودان المرعية في وسط أبرشياتهم الشيء الذي ينقص من موضوعيتهم ومصداقيتهم كمعلقين وشهود عيان علي الشؤون السودانية. كان واضحا عدم مقدرة أو نفور مجلس الكنائس من نقل حتى لغة الدعاية المجازية المشوهة. في أعقاب التدمير الذي تعرض له مبني فرود "لتحرير الرقيق" في السودان وكان

لجيش الحركة الشعبية دور كبير في هذا الفساد؛ دافع مجلس الكنائس السودانية الجديد مرة أخرى عن جيش الحركة الشعبية وتحدث الناطق الرسمي باسم المجلس تيلار دينق واصفا تحريات الصحف بأنها "مجرد صحف للقيل والقال".

من الواضح أن العلاقة بين مجلس الكنائس السودانية الجديد وجيش الحركة الشعبية مريبة جدا؛ فقد وثق المجلس صلته السياسية مع جيش الحركة الشعبية وكره أن ينتقده لأي مدى للملاحظين الدوليين لتقبل آراءه المنظورة عن حقوق الإنسان والتنمية السياسية والسلام في السودان واستطاع فقط أن يعمل على تصاعد التحريف والصورة المشوهة مسبقا. وعمل مجلس الكنائس السودانية كمعتذر لأخطاء جيش الحركة الشعبية وكدعائي سيئ.

كان هنالك أيضا تشابه بين الدول الأمريكية الراعية للدعاية ودعاية معارضو السودان داخل القطاع الخاص. مما لا شك فيه أن سياسة الحكومة الأمريكية صنعت استخدام مدروس لمشاريع الدعاية فيما يتعلق بالسودان؛ ويمكن القول أن السودان دولة إسلامية أصولية وإرهابية متورطة في نشاط تجارة الرقيق ...الخ. ومن جهة أخري فقد اهتمت بها حقوق دينية سياسية قوية منظمة جدا ومجموعات أخري محافظة داخل الولايات المتحدة؛ تحركت هذه المجموعات بتأثير قوي جدا حول قضايا السودان والدول الراعية للإرهاب وفي الواقع فقد زاد الضغط عليها عندما أحضرت هذه المجموعات نفسها والضغط الكبير ليحملوا علي أعضائها التشريعيين في الولايات المتحدة. وظهر السودان كسبب شهرة بين هذه الدوائر الدينية والسياسية.